الفصل الثالث

قضايا فى التعايش المشترك

أ ــ الدولة والكنيسة قراءة وثائقية فى أزمة الثمانينيات

أولًا: المشهد الأول: دماء على المنصة

تطايرت بقع الدم على وجهه.. رفع بيده أحد المقاعد المقلوبة.. بعد أن طال التدافع والفوضى أركان المنصة، وسقط الرئيس السادات صريعًا لرصاص الإسلامبولى ورفاقه.. لم ينس الرئيس مبارك هذا المشهد.. كان الغضب الشديد يكسو وجهه..كان يعرف سبب هذا العبث الدموى.. وما وراء هذه الفوضى العارمة.. هل ثمة شرخ نفسى أصاب حوائط مؤسسة الحكم جرَّاء الحادث..؟ لماذا أغلقت مؤسسة الرئاسة أمام رجال الدين، وانقطعت الزيارات الرئاسية للمؤسسات الدينية..؟

لم يتردد الرئيس بعد حكمه أن يعكس النهج الساداتى، وأن يعيد تنظيم المجال الدينى فى مصر.. تمهيدًا لإعادة الرئاسات الدينية لحيزها الطبيعى.. ونقل الملف الدينى من درج الرئاسة إلى الأدراج الأمنية. باختصار، لم يقابل الرئيس السابق مبارك مرشد الإخوان عمر التلمسانى بعد الإفراج عنه، ولم يستقبل البابا شنودة بعد خروجه من الدير.

ما وراء الأوراق

طلب الرئيس مبارك من المهندس حسب الله الكفراوى وزير الإسكان حينذاك أن يتروى قليلا بعد إلحاح من الكفراوى لإخراج البابا من الدير، ونقل الكفراوى عن الرئيس قوله: «هل يمكن أن أترك زعماء مصر والإخوان وأقوم بإخراج البابا؟ دع الأمور تمشى بترتيب..»

obeikandl.com

هنا يمكن فهم لماذا تُرك البابا شنودة داخل الدير من يوم ٥ من سبتمبر ١٩٨١م، حتى خرج ٥ من يناير ١٩٨٥م، ٤٠ شهرًا كاملة؟!.. لماذا احتاجت الدولة كل هذه الفترة حتى تعيد ترتيب البيت من الداخل ؟!

والأكثر أهمية.. أن البابا فعليًّا غير من نهجه بعد خروجه من الدير، بطريرك السبعينيات غير الثمانينيات والتسعينيات، لم يعد مواجِهًا، امتنع عن إرسال الكهنة فى مظاهرات كما فعل فى أحداث الخانكة، لم يعد يقرر الصيام الاحتجاجى، لم يعد يكرر الصدام الشامل، والامتناع عن إقامة الاحتفالات الدينية، واستقبال المهنئين..

لم يعد يبدى موقفًا صارمًا من تطبيق الشريعة، ولم تعد تُعقد مؤتمرات لرجال دين مثل التى عُقِدت فى الإسكندرية فى عام ١٩٧٧م، تتحدث عن «أقدم وأعرق سلالة» فى الشعب المصرى، وتكافؤ الفرص، وتمثيل المسيحيين فى الهيئات النيابية، والتحذير من تطبيق الشريعة على غير المسلمين. وقد صرَّح قداسته لمحمود فوزى فى حوار صحفى «يريدون البابا أن يكون ثائرًا باستمرار، ومثيرًا للجو من حوله باستمرار، وتكون هذه هى البطولة. طريقة الحرب باستمرار التى يريدها البعض ليست من الحكمة».

إنها فكرة المزاوجة ما بين الليونة والمواجهة، وأنه لا يمكن أن يكون الحل فى الليونة الدائمة كما أن المواجهة الدائمة لا تصلح، وأنه يجب أن تكون هناك وقفات، وشد وجذب.

د. ميلاد حنا من رأيه أن البابا رجل ذكى، وتعلم من التجربة، وأصلح الحركة، ورغب فى أن يسترضى الشعب المصرى.. وقد استرضاه. وأكد فهمى هويدى أن البابا غيرَّ النهج من التصادم إلى الضغط، وهذا ما دعا كمال زاخر إلى أن يتساءل: ماذا حدث داخل هذا الدير بحيث جعل هذا الرجل يغير من مواقفه، بعد أن كان ينتفض من أجل خبر سيئ عن أحد الأقباط من أقاصى الصعيد.. فما الذى جرى؟!

بتلك البداية نقرأ خلفيات تلك الوثائق، وهى عبارة عن ملف من الأوراق، تمثل شهادة من شخصيات منوعة دينية ومدنية وسياسية، وهى تعبر عن خلاصة تقدير للموقف الدينى المسيحى فى نهاية عصر الرئيس السادات، وهى فى النهاية لا تتعدى مجرد أوراق تعكس خلفية تفاوضية لمجموعة من النخب قادت حوارًا بين الدولة والبابا شنودة، أثناء أزمة عاصفة، وقفت فيها مصر على أطراف أصابعها، ولكنها تعكس الرؤية الجديدة التى انطلقت فيما بعد فى التعامل مع الملف الدينى الإسلامى والمسيحى، وحدود التماس والافتراق بينه وبين الدولة.

فهى قراءة أخرى للأحداث تحاول إعادة إنتاج الصورة من خلالها، ورصدًا لعمق هذا الموقف داخل الدولة، وداخل الكنيسة، والنظر لصدام الثمانينيات بوصفه لحظة اضطراب وتخلى من الدولة والكنيسة عن التقاليد المرعية على صعيد التعامل والممارسة..وهل استطاعت تلك التقاليد أن تعود مرة أخرى بين الدولة والكنيسة؟

كما تكشف تلك الأوراق حقيقة ما يجرى داخل الكنيسة، فثمة قطاع واسع، كان يراقب من الخارج، ولا يعرف ماذا يدور فى الداخل، كما أنها توضح أن هذا القلق امتد لبقية الطوائف والكنائس الأخرى. كما تؤكد أنه بداخل الكنيسة والأقباط وجهة نظر أخرى تختلف عن وجهة نظر البابا، ربما هم أقلية، لكن ثمة تنوع وتعدد فى التقدير و التصرف.

إلغاء الاحتفالات

نستطيع أن نرصد أنه بسبب وجود البابا شنودة الثالث على رأس الكنيسة المصرية والرئيس الراحل أنور السادات على رأس الدولة المصرية أخذت المواجهة ما بين الدولة والكنيسة هذا الإيقاع، لم يكن الأشخاص هم سبب القضية أو سبب الظاهرة، ولكن الأشخاص أضفوا على المشهد من طابعهم الخاص وطريقة أدائهم، وهذا جعل هناك نوعًا من التصارع فى المواجهة أو المقابلة العلنية، والمقابلة العلنية لم تكن من تقاليد الكنيسة والدولة فى مصر.

كانت إستراتيچية الحركة لدى البابا شنودة الثالث قائمة على نهج المواجهة المكشوفة والمباشرة، والمقاومة بالأساليب الكنسية الطقسية. أما الرئيس الراحل أنور السادات، فكان منهجه الأساسى فى إدارة شئون المجتمع المصرى هو منهج التوازنات واستخدام مكونات المجتمع التى يظهر بينها احتقان من أجل إحداث توازن بينها، وهو ما أدى إلى تعمق هذه الاحتقانات بينها، وبالتالى كل هذه العوامل كانت تمهد لظهور مشهد ما فى نهاية السبعينيات.

مع بداية الثمانينيات، كانت الأوضاع الدينية قد تفاقمت فى مصر، وكان الصراع بين البابا شنودة والرئيس السادات يشهد تصعيدًا كبيرًا، إلى أن قرر البابا والمجمع المقدس إلغاء الاحتفالات بعيد القيامة؛ حيث نقرأ فى بيان المجمع المقدس[1] بجلسته الأربعاء ٢٦ مارس ١٩٨٠م، الصادر من مكتب وكيل البطريركية القمص مرقس غالى: «بعد أن درس المجمع المقدس حالة الأقباط والشكاوى العديدة التى تقدمت منهم من كل المحافظات بمصر، ومن

(١) وثيقة رقم (١)، قرار المجمع المقدس.

الطلبة فى المدن الجامعية وخارجها، وما يتعرض له الأقباط من إهانات وشتائم واتهام بالكفر، وألوان من الإثارات واعتداءات على أرواحهم وكنائسهم، وخطف للفتيات المسيحيات، وتحويل البعض عن دينهم بطرق شتى»؛ لذلك..«قرر المجمع المقدس إلغاء الاحتفالات الرسمية بعيد القيامة المجيد هذا العام، والاكتفاء بالصلاة فى الكنائس، مع عدم تقبل التهانى بالعيد، وذلك تعبيرًا عن الآلام التى يعانيها الأقباط. كما قرر أعضاء المجمع المقدس الاعتكاف فى الأديرة خلال العيد».

وذُيِّل البيانُ بعبارة «..صورة مرسلة لكهنة كنائس القاهرة لتلاوته على الشعب بقداسات جمعة ختام الصوم، وأحد الشعانين، ويوم الجمعة العظيمة..» كما نوَّه البيان: «يُلاحظ عدم وضع زينات كهربائية أو خلافه على واجهة الكنائس، وعدم تقبُّل التهانى فى ليلة العيد أو يوم العيد»، ثم توقيع الوكيل.

وبعد بيان ألقاه وزير الداخلية النبوى إسماعيل فى جلسة داخل مجلس الشعب فى يوم ٣١ مارس ١٩٨٠م، خرج بيان[١] آخر من مكتب وكيل عام البطريركية القمص مرقس غالى.. صادر عن مجمع الكهنة ومجالس الكنائس وأراخنة الشعب القبطى بالقاهرة يوم الأربعاء ١٩٨٠م، للرد على بيان الداخلية.

بيان مجمع الكهنة شديد اللهجة، ويلخص حقيقة ما يدور داخل المؤسسة الكنسية تجاه الاحتقانات التى كانت سائدة، حملت سطوره الأولى استنكارًا لبيان الداخلية الذى «أغفل الحقائق، وجاء بعيدًا عن موضوعات الأمور والحوادث التى أمعنت فى إيذاء الأقباط فى إيمانهم وفى أبدانهم رغم كثرة هذه الحوادث عددًا ونوعًا».

استطرد البيان بشكل أكبر فيما يعتبره متاعب موجهة ضد الأقباط، ولعل ما يلفت النظر أكثر فى البيان إشارته عن مرور بعض المسلمين على بيوت بعض الأقباط وإرغامهم على التوقيع بالموافقة على الشريعة الإسلامية. ثم تأسَّف لما دار من نقاشات فى مجلس الشعب بوصفه يعبر عن وجهة نظر واحدة على حد قول البيان، ناعيًا على عدم قيام المجلس بتشكيل لجنة لتقصى الحقائق على غرار لجنة العطيفى فى عام ١٩٧٢م.

وقدم البيان كافة دعمه وتأييده «لقرار المجمع المقدس بإلغاء الاحتفالات الرسمية، وعدم

(١) وثيقة رقم (٢)، بيان مجمع الكهنة.

قبول التهانى بعيد القيامة المجيد هذا العام»، وأشار البيان إلى خشية الهيئة الدينية التى أصدرت البيان، أن يكون خلف هذه الحوادث تنظيم سرى يستهدف مصر، ويجعل من الأقباط مخلب قط من أجل مآربهم.

ثم ختم البيان بعد سرد لتفاصيل بعض الأحداث بقوله: «احتملنا الكثير منها بقلوب تحترق لأننا لم نُرِد أن يحس العدو المشترك أن بجبهتنا الداخلية أى صدع. كما أننا نعلنها واضحة وصريحة: لقد وَقفنا وما زلنا خلف السيد الرئيس أنور السادات فى كل خطواته الإيجابية من أجل البناء والرخاء والسلام» ـ مجمع كهنة القاهرة.

وبيان من اللجنة الخماسية

استقبل الأنبا شنودة تشكيل هذه اللجنة بسخرية قائلًا للأنبا صموئيل أحد أعضائها: «إن كرسى مار مرقس ليس دكة حتى يُجلس عليها السادات خمسة من الرهبان».. وتم التلويح بالأب متَّى لخلافة البابا بحسبانه الزعيم المعارض والمصحح الدينى لعثرات الكنيسة، لكنه رفض وكانت إجابته للسادات: «بأن الشخص الذى سيتم تنصيبه بطريركًا بهذه الطريقة هو شخص محروم من قبل أن يجلس على الكرسى؛ وذلك لأسباب تخص القانون الكنسى الذى يحدد أن خلو المنصب مرتبط إما بالجنون أو الفساد المالى أو الأخلاقى أو الهرطقة».

والأب متَّى هو من اقترح تشكيل لجنة خماسية لإدارة الكنيسة بدلًا من البابا شنودة، واشترط ألّا يكون «متَّى» نفسه من بينها. وكان موقف الكنيسة والأقباط من اللجنة الخماسية منقسمًا ما بين مؤيد ومعارض ومتهم بالخيانة، وذاعت بيانات ومنشورات، وفى رد على تلك المواقف نقرأ فى أحد البيانات الصادر عن اللجنة باسم المجمع المقدس باعتباره السلطة العليا ـ وهذا البيان يعتبر وثيقة مهمة تشرح منهج عمل اللجنة البابوية وموقفها من الصراعات الدائرة بين البابا والدولة، وموقفها من التقاليد الأرثوذكسية، حيث اجتمع المجمع فى دير الأنبا رويس[1] بالقاهرة يوم الثلاثاء، ٢٢ من سبتمبر ١٩٨١م، بعد القرارات الشهيرة التى أعلنها السادات مساء السبت ٥ من سبتمبر ١٩٨١م، مؤكدين أن الكنيسة والأقباط جزء من النسيج الوطنى، ومستمسكون بالوحدة والكفاح ضد أى تدخل خارجى، ثم حددت اللجنة موقفها الحازم والمؤيد من السلطة والحكم، مستعينة بالتراث الأرثوذكسى فى دعم هذا الموقف؛ حيث أوضح البيان «أن الكنيسة القبطية بما لديها من تعاليم إنجيلية مقدسة، وقوانين كنسية تلتزم بطاعة

(١) وثيقة رقم (٣)، بيان المجمع المقدس للكنيسة القبطية.

السلطات الحاكمة أيًّا كانت عملًا بوصية الإنجيل المقدس؛ «لتخضع كل نفس للسلاطين القائمة؛ لأنه ليس سلطان إلّا من الله والسلاطين الكائنة هى مرتبة من الله؛ حتى إن من يقاوم السلطان يقاوم ترتيب الله. والمقاومون سيأخذون لأنفسهم دينونة». ويؤكد البيان «أن هذا واضح فى الأدعية التى ترفعها الكنيسة يوميًّا فى صلواتها الطقسية من أجل رئيس البلاد وأولى الأمر فيها»، ثم استطرد البيان فى ذكر صلوات الرئيس والجند.

ونوَّه البيان بأنهم يقدرون الظروف التى أملت على الرئيس اتخاذ ما أعلنه من قرارات ـ من عزل البابا وتشكيل لجنة لإدارة الكنيسة ـ من أجل الوحدة الوطنية والقضاء على الفتنة الطائفية، ثم حددت اللجنة موقفها الروحى واللاهوتى من كهنوت البابا شنودة الثالث وأنه لا مساس به، ولا بقوانين الكنيسة. وهى حوارات دار بشأنها جدل قانونى بين اللجنة والرئيس السادات بالقصر الجمهورى يوم الثلاثاء ١٥ من سبتمبر ١٩٨١م، حول سلامة هذا الإجراء. وأكد البيان أنهم مستمرون فى ذكر اسم البابا شنودة فى كل صلوات الكنيسة الطقسية.

البيان الصادر باسم المجمع المقدس، أو ما بقى منه، يؤكد ثقته فى اللجنة البابوية المشكَّلة من أصحاب النيافة: الأنبا مكسيموس، والأنبا غريغوريوس، والأنبا أثناسيوس، والأنبا صموئيل والأنبا يؤانس، ويفوضونهم بالقيام بما هو موكول إليهم من شئون الكنيسة.

وبادر بيان المجمع «بتسجيل مشاعر السيد الرئيس (السادات) فى لقائه بالقصر الجمهورى مع اللجنة البابوية نحو الكنيسة القبطية واهتمامه بها؛ لكى تتبوأ مكانتها وتقوم برسالتها، وكذا نحو الأقباط كجزء حى من نسيج المجتمع المصرى يهم الرئيس.. والمجمع من ناحيته يسجل شكره للرئيس على هذه المشاعر الطيبة، وسيعمل جاهدًا على تطوير مناهج التربية الكَنَسية، والأنشطة الدينية، حتى تحقق رسالتها فى تكوين المواطن الصالح الذى يسهم فى بناء المجتمع».

وتم توجيه رسالة لأقباط المهجر بضرورة الالتزام بالسلوك المسيحى، وإلى الكهنة والشمامسة بالالتزام والتأكيد على جانب المحبة والإخاء.. «ويلفتون أنظارهم إلى أنهم مسئولون فى ذلك أمام الرئاسات الكنسية».

وأكد البيان أن المجمع المقدس هو وحده صاحب الحق فى التكلم باسم الكنيسة وتقرير ما هو لخيرها، ونناشد الجميع عدم الإصغاء إلى الشائعات الضارة المغرضة وتقدير الموقف الدقيق الذى تجتازه مصر وكنيستنا».

ثم شدد البيان أن المجمع المقدس قرر أن يكون المتحدث الرسمى باسم الكنيسة، هما الأنبا صموئيل والأنبا يؤانس، وعلى جميع رجال الكنيسة والشعب ألّا يخرجوا على هذا القرار. وأن يتم ترك الكنيسة تعبر بنفسها عن مشاعرها ومصالحها.. ثم صلوا للآباء الأساقفة الذين اضطروا للغياب..

ثلاثة أشهر من الصراع الصامت فى الدير

كانت السيارة تتجه مسرعة إلى وادى النطرون على بعد حوالى ١٠٠ كم شمال غرب القاهرة، بالقرب من الطريق الصحراوى إلى مدينة الإسكندرية، كانت الوجهة دير الأنبا بيشوى، حيث يعتكف البابا..كان يقود السيارة الراهب أغاثون وهو من سكرتارية البابوية، ومعه الأنبا صموئيل أسقف الخدمات وأحد أعضاء اللجنة البابوية.. ومعه مظروف مغلق به رسالة تسلمها من جهة عليا لتسليمها للبابا شنودة، فحواها أن يعود البابا من الدير لأجل الصلاة وتقبل التهنئة بالعيد، ثم يمكن بعد ذلك التباحث فى أى أمر.

كان البابا قد ألقى فى ٢٦ مارس ١٩٨٠م خطابًا غاضبًا عارض فيه أن تكون الشريعة الإسلامية أساسًا لقوانين تطبق على غير المسلمين، وأن الدين يوشك أن يحل محل الوطنية[1].. وقرر أن يعتكف..

بحنكته المعتادة وبتوقعه المسبق برد فعل البابا، تهرب الأنبا صموئيل من توصيل الرسالة وفضل عدم المواجهة.. فطلب من الراهب أغاثون أن يقوم بتوصيلها، والذى حاول بدوره أن يتصل برئيس الدير لكى يوصل الرسالة فتهرب أيضًا..

نزل البابا مرتديًا زيه الرسمى ومعه عصاه المذهبة، يبدو أنه توقع زيارة من مسئول أكبر، وعندما رأى الراهب أغاثون غضب وقام بنهره بشدة وطرده وأغلق الباب بوجهه؛ لأنه استلم هذه الرسالة وجاء بها إلى الدير..

يبدو هذا الحادث بسيطًا فى وسط أحداث أخرى أكبر، لكنه كان انعطافًا كبيرًا فى اتجاه المؤسسات السيادية والملف الدينى ورجال الدين عامة.. حيث ساد تصور لدى النخبة

(١) من المهم ملاحظة موقف البابا عندما قدم ظاهر النص الكتابى على حكم المحكمة فى لائحة الطلاق التى قدمتها الكنيسة والمجلس الملى والتى تسمى لائحة ٨٣؛ حيث عارض البابا ما شرعته وأقرته الكنيسة قبل ذلك والتزمت به المحاكم المدنية، وقال لا يمكن مخالفة الإنجيل، وأيد قوله عدد كبير من رجال الكنيسة، وتوالت تأكيداتهم بأن الإنجيل فوق القانون.

السيادية أن البابا يتوقع أن تأتيه شخصيات أكبر من أجل التفاوض لا مجرد رسالة يحملها أحد أفراد السكرتارية.. وهذا أمر محسوم لدى مؤسسة الحكم، التى خاضت من أجله صراعًا مع الإخوان فى بدايات الثورة لوأد هذه الندية أو ما تتصوره شراكة فى السلطة..

فى الزاوية الحمراء وطريق الخلاص

كتب مراسل صحيفة دير شپيجل الألمانية عن المشهد العام فى القاهرة فى تلك الأيام من خلال حدث الزاوية الحمراء.. «فى أحد الأحياء الفقيرة فى الزاوية الحمراء أريقت الكثير من الدماء، استخدمت سكاكين الجزارين والبنادق الآلية. مرة واحدة تطور الأمر من مجرد خلاف بين رجل قبطى ومسلم إلى حرب دينية فى الحى كله..»[1].

وكتب الوزير السابق مريت غالى عن المشهد الكنسى الخاص..«الأقباط منقسمون بين أقلية تقدر مخاطر الأمور وبين أكثرية ترى أن لا حياة إلا بعودة البابا».. ذكر ذلك فى مذكرة كتبها تحت عنوان طريق الخلاص من الموقف الحالى فى الكنيسة، بتاريخ ٢٧ أغسطس ١٩٨١م، قدم فيها تلخيصًا ورأيًا دقيقًا حول الأزمة التى استحكمت بين اللجنة البابوية والبابا، وضرورة لملمة الأمور بين الرياسات الدينية داخل الكنيسة، وأن تصعيد المواجهة بينهما يضر بمصالح الأقباط، ويعطل المساعى المبذولة فى سبيل إعادة البابا إلى ممارسة سلطاته.

ونوه غالى.. «إن الخلاف أدى إلى شل الهيئات النظامية فى الكنيسة، وأخصها المجمع المقدس والمجلس الملى العام، وأصبحت اللجنة البابوية متعثرة فى أداء مهمتها».. فضلًا عن التعثر المادى الذى تمر به الكنيسة؛ حيث «أوشكت المؤسسات الكنسية على التوقف لأن مصادر الإيرادات سدت أمامها»[2].

وهناك وجه آخر للخطورة تبينه مذكرة غالى وهو إساءة الفهم بين المسلمين والأقباط من أبناء مصر.. «لأن المسلمين يؤاخذون مواطنيهم الأقباط على عدم تقديرهم لأزمة الوطن وعدم اكتراثهم بالمشاكل الخارجية والداخلية التى تواجهها»..«كذلك الأقباط لايفهمون حكمة ولا

(١) تحول شجار شخصى إلى معركة مسلحة. ومرة أخرى، كانت البداية محاولة غير قانونية لبناء كنيسة، وفى يوم ١٢ يونيو ١٩٨١ قال وزير الداخلية النبوى إسماعيل أمام البرلمان إن عشرة قتلى سقطوا فى حوادث المصادمات، كما جرح خمسة وأربعون .ولقد زادت أعداد الجرحى والقتلى فيما بعد، كما تم ضبط ثلاث وأربعين قطعة سلاح واعتقال مائة وثلاثة عشر فردًا.

(٢) وثيقة رقم (٤)، طريق الخلاص.

سببًا فى بقاء البابا معاقًا عن مباشرة سلطاته، بينما تم الإفراج عن جميع من طبقت عليهم قرارات ٥ سبتمبر ١٩٨١م.

وبين غالى أن هناك هوة تحفر الآن بين المسلمين والأقباط بسبب انقطاع الحوار بين المسلمين والمسيحيين، والأخطر برأيه هو غياب الحوار الداخلى بين الأقباط داخل الهيئات النظامية المنقسمة والتى غاب عنها أى شعور بالمصلحة المشتركة.

«فالكنيسة الآن تمر بأزمة حادة، وفى استمرار جو التوتر وإساءة الفهم ما يفسح المجال لاحتمالات كثيرة، وفيه ما يحمل على اتخاذ قرارات متسارعة أو ارتكاب أعمال طائشة لن يمكن تداركها فيما بعد. وفيه ما يدفع الشباب نحو الآراء المتطرفة أو المبادئ الهدامة بسبب يأسهم من التنظيمات الكنسية».

وطالب غالى بفترة هدوء ومرحلة انتقالية وأن تمكن اللجنة البابوية من أداء مهامها وأن تجتمع مع البابا اجتماعًا دوريًّا لسماع إرشاداته.. «ما يزيل لدى الحكومة أثر التحدى الجارى فى الوقت الحاضر»..وأن يجتمع المجمع المقدس من أجل المدارسة والمعالجة وتفادى أخطاء الماضى القريب والبعيد.وعلى المجلس الملى أن ينمى حركة العلمانيين الأقباط، وأن يطلب من الحكومة مساعدة الكنيسة ماليًّا من أجل الخروج من الأزمة المالية.

٣٠٠ سنة للوراء

كما قام الأستاذ مريت غالى[١] بقراءة مذكرة أخرى أمام البابا فى الدير وقال له: «أنت رجعتنا ٣٠٠سنة إلى الوراء فى علاقة الدولة مع الكنيسة». الورقة فى مجملها تؤكد بداية ضرورة أن لا يستمع للشائعات التى تروج بأن بعض المسئولين الأقباط يعارضون عودة البابا لمهامه البابوية. ويجب أن يقدر اختلاف النظر حول الإشكال الحالى مع الدولة، وأن هذا طبيعى «بحكم اختلاف النزعات والعقليات أولًا، ثم بحكم اختلاف وسائلهم للوقوف على حقيقة الأمور» ويواصل أما أن تكون الدولة فى أزمة شديدة جدًّا وخطيرة جدًّا من جراء الجماعات الدينية المتطرفة، فأمر لا شك فيه . فالدولة تواجه هجومًا إرهابيًّا يعتمد على الرجال والسلاح، والتمويل من الخارج، إذا فشلت فى القضاء عليه تعرضت البلاد لثورة دامية تجلب المصائب والخراب على المواطنين جميعًا، وعلى المواطنين المسيحيين بوجه خاص، إذًا فكل موقف يتخذه الأقباط فى هذه الظروف الحالية إنما يجب أن يراعى حقيقة ذلك التهديد الدائم».

(١) راجع الوثيقة (٤) مكرر.

ويؤكد «ولا أدل على ذلك التهديد من القبض على المواطنين المسلمين بالآلاف، ثم تقديم المئات منهم إلى المحاكمة بتهم عقوبتها الإعدام إن صحت، كما ورد فى صحيفة الاتهام الأولى التى قدمها المدعى العام». «يقال إنه من الظلم بمكان أن يفرج عن أمثال عمر التلمسانى، الذى ملأ صفحات مجلة الدعوة بالانتقادات والهجمات ضد الحكومة، والشيخ كشك، الذى شتم رئيس الدولة وأسرته فى خطبة علنية، بينما لم يفرج عن البابا الذى لم تصدر منه كلمة ضد أحد .لكن الإفراج عن الشخصيات الإسلامية قصد به تهدئة النفوس، بينما الإفراج عن البابا، فى الآونة الحاضرة لا بد أن يؤدى إلى إثارتها .فإن كانت التفرقة فى المعاملة ظلمًا، فهو ظلم قضت به الظروف، وليس فى نية الحكومة، بل ليس فى مقدورها فى الموقف الحاضر أن تعيد البابا إلى مباشرة سلطاته» .ويشدد «ولا أحد يستطيع أن يثنى ذراع الحكومة فى هذا الأمر الذى تعتبره حيويًّا بالنسبة لأمن الدولة والأمن العام وأمن البابا». ويحذر غالى «إذا ضاقت أجهزة الدولة ذرعًا بكثرة اللغط فى الأكليروس والشعب، وكثرة الأقاويل والإشاعات التى تردد عمدًا أو عن غير عمد، ما أسهل عليها أن تنشر بعض الأوراق، كحيثيات حكم محكمة القيم التى جاهد المسئولون الأقباط لعدم نشرها أو تقارير أجهزة الأمن العام وغيرها.ولئن تغلب الباطل على الحق فى مثل تلك الأوراق، فإنه مجرد إذاعتها أو الهمس بها يثير المواطنين المسلمين ويسىء للكنيسة وإلى مصالح الأقباط».

ويرى الأستاذ مريت «أن تلك الطرق التى يستخدمها بعض أبناء الكنيسة فى الداخل والخارج إنما هى منسوبة إلى البابا أولًا وبالذات : ذلك أن من يقدر على تهدئة النفوس وإبداء النصح ولم يفعل، إنما هو مسئول أمام الناس عن عدم التهدئة كما لو كان هو المحرك للإثارة، وفى عرف الأجهزة الحكومية أن الامتناع عن العمل على تهدئة النفوس يساوى العمل على إثارتها عمدًا .قد تكون هذه نظرة غير منصفة، لكن الظروف العامة قضت بها».

مذكرة حنا ناروز

وفى مطلع الثمانينيات قام المحامى حنا ناروز عضو مجلس الشعب ووكيل المجلس الملى، وأحد المقربين من الرئيس السادات برفع مذكرة لرئيس مجلس الوزراء بشأن الأحداث التى يشكو منها المسيحيون، أكد فى بدايتها ولاء الأقباط للدولة والرئيس، وإدراكهم لحب «كبير العائلة المصرية الرئيس المحبوب محمد أنور السادات لكل من يعيش على أرض مصر».

ثم انتقلت المذكرة إلى تبرير لجوء الأقباط لآبائهم الروحيين ـ وهم قادة الكنيسة ـ لتبنى

وعرض قضاياهم التى اتخذت طابعًا جماعيًّا، وأن ذلك بسبب الاستهانة والتخفيف بهذه المشاكل التى وجدها الأقباط من قبل السلطات.

وأكدت المذكرة أن الأقباط ليسوا من مثيرى الشغب، وأن الإجراءات التى اتخذت ـ يقصد ما قامت به الكنيسة من صوم وامتناع عن تقبل التهنئة بالعيد ـ لم يكن المقصود منها «أى إحراج أو ضغط أو إثارة، بل على العكس كان القصد منها هو سرعة تحرك المسئولين لوأد الفتنة».

ثم عددت المذكرة أمثلة لما تعتبره ماسًا بشأن الأقباط، مثل رأى الشيخ الشعراوى الذى أعلنه فى جريدة الأخبار بأن الإنجيل محرف، وحرص التليفزيون على عدم التحوط فى مثل هذه الأمور وترديدها، وتصريحات ومواقف لـ محمد إسماعيل عثمان محافظ أسيوط تعتبرها المذكرة مسيئة للمسيحيين، ثم نوه بأحكام قضائية تتداول أيضًا مصطلح الكفر ضد الأقباط، فضلًا عن ترك الجماعات الإسلامية لمهاجمة المسيحيين وتوزيع المنشورات[1].

الترخيص ببناء الكنائس

تشير مذكرة ناروز إلى أن وعد الرئيس السادات ببناء ٥٠ كنيسة عطلته وزارة الداخلية، وأنه من عام ١٩٧٧ إلى ١٩٧٩م، كان من المفترض بناء ١٥٠ كنيسة، لكن لم يرخص سوى لعدد محدود جدًّا من هذه الكنائس، وبين أن المشرف على هذه الخطوات التمهيدية لإصدار الترخيص هو مدير إدراة الحج والعمرة والشئون الدينية بوزارة الداخلية، ويرى أنها إدارة تعطل التراخيص لأسباب لا أساس لها.

وأن هناك تعليمات بمصلحة الشهر العقارى توجب بإبلاغ المباحث العامة عن كل عقد يقدم لتسجيل كنيسة «ثم تقوم المباحث العامة بإخطار الجمعيات الإسلامية، لتسرع فى إقامة مسجد أو مصلية، على مقربة منه حتى تتخذها إدارة الحج والعمرة والشئون الدينية سندًا لعدم صدور الترخيص».

ونوهت المذكرة بدور هيئة الأوقاف المصرية ووزارة الأوقاف واستيلائها على الأوقاف المسيحية، والتى تبلغ ٢٥٠٠ فدان، وأنه عرض الأمر على الرئيس الذى طلب بردها

(١) وثيقة رقم (٥)، مذكرة حنّا ناروز المرفوعة لرئيس الوزراء. وجدير بالذكر أنى حصلت على عددى جريدة الأخبار المؤرخين فى المذكرة، فلم أجد ذلك القول المذكور لوزير الأوقاف، كذلك حصلت على الحكم القضائى المذكور، فوجدته خاصًا بقضية أحوال شخصية بين مسلم وزوجته، وليس به أى ذكر لما جاء فى المذكرة.

للكنيسة لكن لم ينفذ الأمر، بل إن هيئة الأوقاف أعلنت عن بيع هذه الأوقاف المسيحية فى الصحف اليومية.

وأشارت المذكرة إلى وجود خطة منظمة لإبعاد الأقباط عن المناصب القيادية، وأن وزارة العدل لا تعين فى النيابة إلّا أعداد لا تذكر، وأن هناك تعنتًا فى تعيين المعيدين، وذكر أمثلة للتضييق على أعضاء هيئة التدريس من المسيحيين داخل بعض الجامعات.

وتناولت المذكرة بعض الأحداث الجنائية الموجهة ضد الأقباط، وموقف أجهزة الدولة مثل قضية القس غبريال عبد المتجلى، وحرق كنيسة قصر الريحان بمصر القديمة، ثم تحدث بتفصيل عن حوادث الاعتداء على الطلبة المسيحيين فى المدينة الجامعية بأسيوط، وأحداث ما تعتبره المذكرة اختطافًا وأسلمة للقاصرات دون موافقة ذويهم، وترك بعض الشخصيات التى تدعى بأنها كانت رجال دين مسيحى ثم أسلمت وتحولوا إلى دعاة يلقون دروسًا دينية فى معظم أحياء القاهرة دون تدخل.

واقترحت المذكرة أن يتم التعامل بجدية مع إجراءات تغيير الديانة وفق القواعد المرعية لا سيما فيما يخص المسيحيين، من عرض على أحد الكهنة، مع التنويه بحسب المذكرة أن مؤسسة الأزهر لم تلتزم بذلك منذ فترة، بل وتمنح من يغير الديانة مكافأة.

بيان مجلس كنائس الشرق الأوسط[1]

وكان موقف مجلس كنائس الشرق الأوسط، الذى صدر فى ديسمبر ١٩٨١م، متوازنًا بين اللجنة البابوية والبابا شنودة، ربما مرجع ذلك للعلاقة المميزة التى تجمع المجلس والأنبا صموئيل عضو اللجنة البابوية بحسبانه من مؤسسى المجلس وأحد رؤسائه.

أشار البيان إلى موقف البابا المقدر لعمل اللجنة البابوية ونشدانه للمجمع المقدس بضرورة التعامل معها، بعد أن حيَّا فى بيان له أعضاء اللجنة. ونوه المجلس إلى الدور الداعم للمجمع المقدس لتلك اللجنة، فى بيان صدر منه بإجماع الآراء.. «وعن وقوفه إلى جانب اللجنة فى خدمة الكنيسة والوطن، وتفويضه اللجنة للقيام بالمهام الموكولة إليها فى خدمة الكنيسة».

وسجل بيان مجلس الكنائس اعتراف المسئولين بالكنيسة والدولة بالبابا شنودة.. «الذى

(١) وثيقة رقم (٦)، بيان مجلس كنائس الشرق الأوسط.

يتمتع بكامل صحته، حيث مسكنه الرهبانى الذى يقضى فيه يومين كل أسبوع حسب عادته» ثم نعى البيان الأنبا صموئيل الذى لقى مصرعه فى أحداث المنصة مع الرئيس السادات.

وفى اتجاه آخر، رفع أعضاء من اللجنة الاستشارية لجمعية العدالة والسلام الكاثوليكية تقريرًا موجزًا[1] عن الأوضاع التى تهدد التعايش بين المسلمين والمسيحيين، وموقف الكنيسة المصرية.. «وقرار المجمع إلغاء الاحتفالات الرسمية بعيد القيامة المجيد على أثر شكاوى عديدة مما يتعرض له الأقباط من إهانات واعتداءات». ومن جهة أخرى، تناول التقرير الذى رفعته اللجنة «تصريحات السلطات، بصفة خاصة الرئيس السادات فى خطابه العام والخطير فى ١٤ مايو ١٩٨١م، وبخاصة بشأن ما وصفه بأنه مخطط قامت به قيادات جديدة داخل الكنيسة منذ عام ١٩٧٢م،.. وتحديد تصوره لعمل رجال الدين وقطعه بأنه.. لا دين فى السياسة ولا سياسة فى الدين».

ومن رأى اللجنة رافعة التقرير أن هذه الأحداث لا تنعكس بالسلب على رجال الدين والسلطة الكنسية فقط، بل على كل المسيحيين، مما يترتب عليه ردود فعل متفاوتة وتفسيرات لها خطورتها من جانب الكنيسة المصرية والمسيحيين عامة.

وأكدت اللجنة فى تقريرها أنها سترفع رأيها عبر مذكرة تعرض على هيئة الأساقفة الكاثوليك بمصر «وقد رأينا أن نقدم بعض الملاحظات والاستنتاجات والاقتراحات. الموضوع (أى موضوع المذكرة) الوحدة الوطنية فى ضوء الأحداث التى مرت بها البلاد فى الأسابيع الأخيرة» مؤكدين أن ما حدث بين الكنيسة والدولة، كذلك الموقف الاحتجاجى الكنسى كرد فعل لما تعتبره اضطهادًا ليس له مثيل فى التاريخ المعاصر لمصر، وبينت المذكرة أنه لم يكن موقف الكنيسة الكاثوليكية واضحًا بما فيه الكفاية، رغم التعاطف الرسمى مع الكنيسة القبطية.

كذلك، تناول تقرير اللجنة محاولة الكنيسة القبطية فى بداية المواجهات أن تبدو أنها هى المتبنى لقضايا المسيحيين المصريين «وأن تثير الانتباه حول ما يعانيه الشعب المسيحى».. وتناولت المذكرة ما وصفته بالرعونة التى أبداها بعض الأقباط فى أمريكا تجاه رئيس الدولة، ووصفت التصرف بأنه كان خطأ، وانعكس بالسلب فى الصحافة المصرية والتصريحات المتشددة التى تضمنها خطاب الرئيس، فى ١٤ مايو ١٩٨١م.

كما لاحظ التقرير تصرف بعض أقباط الولايات المتحدة كأنهم مسئولون عن سلامة

(١) وثيقة رقم (٧)، مذكرة معروضة على السادة الأساقفة الكاثوليك.

مسيحيى مصر، وأكدت اللجنة اعتدالية الدولة منذ عام ١٩٧١ حتى عام ١٩٨٠م، .. «بالسهر على دعم الوفاق بين عنصرى الأمة»، وأن الرئيس السادات عبر أكثر من مرة عن عدم رضائه عن سلوك الجماعات الإسلامية، وهاجمهم فى خطابيه فى المنيا وأسيوط، ولكن الكنيسة كانت تعتبر أن إجراءات الدولة غير كافية.

«إنه مقابل إعلان قرار المجمع المقدس، وتأثرًا بالمظاهرة غير الكريمة من بعض أقباط الولايات المتحدة، نهج الرئيس السادات الأسلوب العلنى والمتشدد فى التعقيب على الأحداث».

وبالنسبة للاستنتاجات، فقد ذكر التقرير فى مقدمتها سوء استغلال أقباط المهجر بالولايات المتحدة لقرار المجمع المقدس، كذلك لم تكن تتوقع الكنيسة المصرية فى اتخاذها لهذا الموقف رد الفعل الذى حدث ونتج عن موقفها..

ورسالة إلى مبارك

مع مجىء الرئيس مبارك، لم تعد مؤسسة الرئاسة مستعدة للتعامل المباشر مع رجال الدين، وظهرت ثمة حساسية شديدة تجاه تلك اللقاءات الخاصة، والتشديد أن مجالات التماس بينها وبين رجال الدين ستكون وفق البروتوكولات المعروفة، ولعل قيمة هذه الوثيقة الآتية ترجع لكونها كاشفة لتلك الحالة..

حيث تقدم أصحاب النيافة الأنبا فيلبس مطران الدقهلية، والأنبا دوماديوس أسقف الجيزة، والأنبا لوكاس أسقف منفلوط بخطاب إلى الرئيس مبارك موقع من اثنين وثلاثين مطرانًا وأسقفًا، ولم يوقع عليه الأساقفة الموجودون خارج القطر، وداخل الأديرة، بخلاف الثمانية المتحفظ عليهم، وقد تم رفع المذكرة إلى السيد أمين عام رئاسة الجمهورية، بقصر عابدين يوم الأربعاء ٢٦من مايو ١٩٨٢م، ..واتصل أمين عام الرئاسة بعد ذلك بنيافة الأنبا دوماديوس أسقف الجيزة وأخبره بأنه سيرد الخطاب لكى يقدم بواسطة «حنا ناروز».

وفى ٢٧ مايو ١٩٨٢م، رفع المحامى والسياسى حنا ناروز[١] وكيل المجلس الملى خطابًا إلى الرئيس مبارك، مبديًّا نيته المسبقة برفع هذا الخطاب فى أوائل مايو ـ أى قبل خطاب الأساقفة ـ ولكن تعذر ذلك بسبب سفره إلى لندن.

واستطرد الخطاب فى سرد تفاصيل حول الأزمة، مبينًا أن المطارنة والأساقفة لم يقدموا على

(١) وثيقة رقم (٨) المرفوعة إلى الرئيس مبارك.

هذه المحاولة إلا تعبيرًا عما لمسوه من شعور الأقباط بأكمله. ثم شدد على أن عودة البابا قد أصبحت ضرورة لا تحتمل التأخير، وأن الأقباط انعزلوا عن اللجنة الخماسية، وعن كبار القبط العاملين فى الحكومة «وقد ترتب على ذلك أن انعزل الأقباط عن الحكومة والحزب الوطنى، وهذا أمر يعترف به أعضاء مجلس الشعب، وفى الوقت نفسه استفاد من هذا الوضع أحزاب الأقلية والمعارضة».

وبين أنه أثناء سفره إلى الخارج وجد صعوبة فى شرح موقف الرئيس للكثير من أقباط المهجر، إلا أنه نجح فى إفهامهم حقائق هامة منها: أنه منذ تولى الرئيس مبارك لم يحدث أى اعتداء على كنيسة أو على مسيحى. وأنه حاكم قوى يطبق القانون بحزم بعكس الرئيس السادات. وأن الرئيس سيصدر قرار عودة البابا فى الوقت المناسب بالنسبة للحالة الأمنية.. «وقد وفقت إلى تهدئتهم مؤقتًا».

أيضًا ذكر ناروز أن الأقباط فى أمريكا فى ثورة ويطلبون بعودة البابا «وقد اتصلوا بى تليفونيًّا وأنا فى لندن وقد أفهمتهم أن هذا الأمر تحت رعاية سيادتكم» وأضاف.. «وأنا أعتقد أن الآن هو الوقت المناسب لإصدار هذا القرار، ولن يكون لهذا القرار أى أثر أكثر من الأثر المترتب على عودة جريدة الأهالى الشيوعية، ولا يخفى على السيد الرئيس أن الشيوعية هى العدو الأول للجماعات الإسلامية».

ثم أشار إلى أنه تحدث مع البابا فى الدير، وفهم منه تقديره لموقف الحكومة «وأنه لو صدر قرار إلغاء القرار رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨١م، فإن البابا لن يعود للقاهرة فورًا بل سيظل بالدير المدة المعقولة، ويدير البطريركية من الدير، وتتم زيارات للدير بتصريحات محددة مبادرة من قداسته» وأن البابا لا يمانع من تشكيل لجنة من مدنيين مسلمين ومسيحيين لحل المشاكل.

ثالثًا: التحضير للمفاوضات بين البابا والوفد

فى يوم ٤ نوفمبر ١٩٨٢م، اجتمع بمنزل مريت غالى كلٌّ من أمين فخرى عبد النور، والدكتور صموئيل حبيب رئيس الهيئة القبطية الإنجيلية، وأمين فهيم رئيس جمعية الصعيد، وچورچ حبيب بباوى، ويوحنا الراهب.

كان هؤلاء قد قرروا أن يقوموا بخطوات تصالحية بين الكنيسة والدولة، وتقريب الفجوة

بين البابا وبعض المؤسسات السيادية، التى منحت هذا الوفد ضوءًا أخضر للتحرك.كان هدف الحركة هو البحث فى جذور المشكلة والأسباب التى أدت لتفاقم الأمور.

كان من الواضح أن ذلك جاء على إثر استحكام الأزمة، وبعد أن قرر الجميع ترك الأمور للتداعى الحر..وتصاعدت وتيرة الأحداث وتم التحفظ على البابا داخل الدير فى سبتمبر سنة ١٩٨١م، وحددت إقامته، وظل تحت الحراسة والإقامة الجبرية، وتم اعتقال ٨ أساقفة و٢٤ كاهنًا، أبرزهم الأنبا بيشوى أسقف دمياط والبرارى..

يكشف محضر الاجتماع[١] أن كل فرد من أفراد المجموعة، جاء بما يعلم فى هذا الشأن، وأن كل فرد من المجتمعين يمثل جهته، وأن ما يمس الكنيسة القبطية والأقباط ينعكس بالسلب على بقية الطوائف.. وكان أول ما تم مناقشته المخطط الإسرائيلى الهادف إلى تقسيم الشرق الأوسط إلى دويلات دينية، بما فى ذلك دولة قبطية فى الصعيد، وأوضاع أقباط المهجر، والذهاب إلى البابا فى الدير لمصارحته بحقيقة الموقف.

فى بيت مريت غالى

وتنقسم وثيقة المحضر إلى قسمين: حقيقة الموقف، والحل المقترح. فبالنسبة لحقيقة الموقف، فقد أشارت الوثيقة إلى المخطط الإسرائيلى من أجل تقسيم الشرق الأوسط إلى دويلات دينية طائفية، بما فى ذلك دولة للأقباط فى الصعيد، وأن لدى مجلس الكنائس العالمى دليلًا على أن إسرائيل تمول جمعية الأقباط الأمريكان.

«ودوام اتصال البابا بهذه الجمعية وولاء الجمعية للبابا ولاء أعمى مع عدائها لكل من لا يوفده البابا شخصيًّا، كل ذلك يكون عوامل من شأنها أن ترسخ فى ذهن الحكومة أن البابا يعادى الوطن»..وأن الخصام بين رئيس الدولة ورئيس الكنيسة من شأنه أن يساعد إسرائيل على تحقيق أغراضها.

وتحت عنوان «الكنيسة الأرثوذكسية منقسمة على ذاتها انقسامًا خطيرًا» ذكرت الوثيقة.. «هذا الانقسام يزداد يومًا بعد يوم ابتداء من آباء السنودس (المجمع المقدس) بسبب موقف البابا تجاه اللجنة (وسبب القضايا المرفوعة..)، وكافة التعليمات والتوجيهات التى تخرج من

(١) وثيقة رقم (٩)، وثيقة اجتماع في منزل مريت غالى بعنوان: مبادرة من أجل إيجاد حل لموضوع قداسة البابا شنودة.

الدير وتصل إلى المطارنة أو الكنائس وغيرها».وأكدت الوثيقة أن هذا الانقسام ينسحب على الكنائس الأخرى كاثوليكية وإنجيلية، ويهدد وحدة المسيحيين وكنائس المهجر.

سياسة التشدد

وتحت عنوان: سياسة التشدد أثبتت فشلها، أوضحت الوثيقة سبب فشل هذه السياسة بحسبان أن التشدد لا يتفق وطبيعة المصريين، وأن هذه السياسة تغذى الجماعات الإسلامية المتطرفة، وأن هذه السياسة هى ما تتمناها إسرائيل، كما أنها أدت إلى انعدام الثقة بين المسلمين والمسيحيين. وعكست الوثيقة مخاوف المجتمعين من التهديدات المترتبة جراء الوضع الحالى ورغبة الكنيستين الكاثوليكية والإنجيلية فى «مشاركة الكنيسة القبطية الأرثوذكسية الموحدة فى التفكير فى الأمور المصرية التى نعيشها».

أما البند الخامس من الوثيقة، فقد أوضح موقف الحكومة من البابا ومؤداه «لا عودة للبابا الآن». وأن قداسته يمارس دوره الكهنوتى بالتنسيق الدائم مع اللجنة البابوية.. وأوضحت الوثيقة أن سبب هذا الحسم مرجعه أمران: دأب قداسته على مهاجمة قررات ٥سبتمبر بكافة الطرق مما يصعد التوتر بينه وبين الحكومة، وبالتالى، وحسب المجتمعين، فإن خروجه من الدير قد يستغل من قبل الجماعات الإسلامية المتطرفة لإشعال الفتنة وتهديد الأمن العام.. بحسب ما يسود من تصور لدى الحكومة.

الدولة القبطية

وكما تكشف سطور الوثيقة أن المجتمعين يواجهون معادلة صعبة بين استمرار التصعيد المتبادل وعودة البابا إلى وضعه السابق، والتى وصفها المجتمعون بأنها غير ممكنة ومحسومة من قبل السلطة. وكان الحل الذى توصلوا إليه والذى يحفظ لكل طرف كرامته بحسب تصورهم تمثل فى الآتى: يدعو البابا المجمع المقدس فى الدير حول جدول أعمال محدد يشمل: اتخاذ موقف إزاء المخطط لإنشاء دولة قبطية فى الصعيد، ويتلخص اتخاذ الموقف فى إصدار إعلان مشترك من الكنائس القبطية الأرثوذكسية والكاثوليكية والإنجيلية فى مبادرة مشتركة مع الدولة من أجل تنسيق الجهود ضد هذا المخطط.

أن يؤكد البابا على صحة اجتماع المجمع المقدس يوم ٢٢/ ٩/ ١٩٨١م، وتأييد اللجنة

البابوية منذ انعقاد المجمع والتنازل عن الدعاوى المرفوعة. وأن تشكل لجنة دائمة تتولى الشئون العامة للبطريركية: الإدارة والعلاقات العامة لا سيما مع الدولة، تضم بجانب رجال الدين وبعض العلمانيين المخضرمين فى الأمور العامة، ثم اقترحوا أن يكون ذلك عبر اللجنة البابوية توسعة لاختصاصها. واستنكار مواقف أقباط المهجر بالنسبة للوضع فى مصر، ويشمل ذلك تعيين أسقف معتدل لأقباط المهجر ليس للحكومة مآخذ عليه، ووضع خطة طويلة لتحويل مواقفهم.

موقف المجموعة

وتوافق المجتمعون على ضرروة صياغة دراسة[1] حول الموقف الحادث بين الكنيسة والدولة، من مجموعة عمل، وتم تداول الورقة بين القيادات الفاعلة فى هذا الملف. وقيمة هذه الرؤية أنها تقدم رؤية أخرى غير السائدة حول أحداث الفتنة الطائفية، كما أنها قدمت رؤية مختلفة لمواقف الرئيس السادات، وموقف البابا..هذه الورقة المَعْنوَنة بنظرة شاملة للأحداث توضح ذلك.

أولى ملاحظات ذلك التقييم الذى تقدمه هذه الورقة فى الموقف الاحتجاجى الذى قامت به الكنيسة، وهو الأول من نوعه فى تاريخ مصر المعاصرة، حول ما اعتبرته اضطهادًا يمس الأقباط «وأن البابا شنودة الثالث هو الذى قاد هذا الموقف»، «وظهر الأمر كأن الصراع يدور بين الكنيسة المصرية والدولة».. فى حين أن هذا الموقف متكرر منذ سنوات عديدة وموقف الرئيس السادات والدولة رافض لهذه الأساليب.

كما أن الكنيسة، بحسب الورقة، لم تقدم الحيثيات الكاملة والقاطعة للمواقف التى تراها معادية للمسيحيين وتركت لكل فرد إمكانيات «التفسير والتعليق وترويج ما يعتقده من تفاصيل» مما يؤدى إلى التضخيم. كما أن الكنيسة، بحسب الورقة، أرادت الحصول على تأييد الكنيسة الكاثوليكية والإنجيلية وكافة المؤسسات الكنسية، مما يفهم بحسبانه أنها المسئولة عن أمن المسيحيين المصريين.

وتشدد الورقة على إدانة أى تدخل خارجى للدفاع عن مسيحيى مصر حتى من طرف أقباط يقيمون بالخارج، على أساس أن المسيحيين المقيمين بالخارج لا يمكنهم أن يلموا بما يحدث فى مصر سوى من مصدرين: وسائل الإعلام، أو مصادر موثوقة داخل الكنيسة. والحالة الأولى:

(١) وثيقة رقم (١٠)، نظرة شاملة للأحداث.

لا تمثل سندًا ومبررًا قويًّا، والثانية تجعلنا «.. نشارك الرئيس السادات فى استنتاجه الذى أعلنه فى خطابه يوم ١٤ مايو ١٩٨١م، عندما أعلن صراحة عن مخطط للقيادات الجديدة للحصول على مساندة المسيحيين بالخارج ولا سيما الأقباط»..

ومن رأيهم أن تدخل أقباط الولايات المتحدة بالشكل الذى تم؛ حيث كان الغرض منه إحراج رئيس الدولة المصرية، لا سيما أن زيارته كانت من أجل القضية الفلسطينية.. «هل من المعقول أن يذهب الرئيس ليدافع عن حقوق الشعب الفلسطينى ويجد نفسه أمام شكاوى ومهاجمات..».. هل موقفهم هو مجرد احتجاج أم أكثر من ذلك..؟.. «نرى أن موقفهم هو أكثر من ذلك، فهو محاولة للضغط على الرئيس السادات، ومحاولة للحصول على موقف ضغط من الرئيس كارتر على السادات».

موقف الدولة

وحول موقف الدولة، فقد رأت الورقة أن الدولة من ٧١ حتى ١٩٨٠م، كان موقفها يتميز بالوفاق والتقريب بين الزعامات الدينية، وأن الدولة كانت تعيش مع نهاية السبعينيات ظروفًا صعبة خارجية وداخلية..حروب وسلام وجبهة رفض ومشاكل اقتصادية، ووسط هذه المشاكل كانت الدولة تبدى تفهمًا واتخذت مواقف إيجابية كثيرة.. «ونرى أن ما كانت تتوقعه الكنيسة القبطية كان لا يمكن للرئيس والحكومة أن يقدموه لها»، «ونحن على يقين ـ الورقة ـ أن الدولة لم تشجع فى أى وقت أى عمل استفزازى ضد المسيحيين».

كما ترى الورقة أن معظم الأحداث محل الشكوى سواء على مستوى الجامعات والطلاب، والضغط على الأفراد، وصعوبات بناء الكنائس، والصراعات بين المواطنين التى تأخذ موقفًا ذا طابعًا طائفيًّا «لم تقدم الكنيسة حتى اليوم تفاصيل واضحة وكاملة بالنسبة لأحداث ذكرتها».

وتتوصل الورقة لعدة نتائج مهمة..منها أنها ترى أن الكنيسة القبطية الأرثوذكسية فى مصر اتخذت موقفًا مناهضًا للحكومة والرئيس أنور السادات، وأنها احتجت بشكل عام، لا فى شكل خاص ضيق بينها وبين الحكومة، واختارت توقيتًا واعيًا «أرادت به لموقفها صدى دينيًّا وسياسيًّا بأمل إحداث رد فعل كبير داخليًّا وخارجيًّا». وإنها أحدثت سابقة خطيرة بإلغاء الاحتفالات بعيد القيامة... «كما أنها تكون قد خلقت حركة تضامن بين جماهير الشعب المسيحى، وفاجأت به جماهير الشعب الإسلامى والحكومة».. وتحدد الورقة أنها لا توافق على الموقف الذى اتخذته الكنيسة «وأقل ما يمكن قوله أنه يفتقد للحكمة».

وترى الورقة أن السادات اتبع النهج نفسه الذى اتبعته الكنيسة فى عرض الأحداث أمام الرأى العام الداخلى والخارجى، وأن محور خطابه يدور حول البعد السياسى لموقف الكنيسة القبطية.. «ووصف هذا الموقف بأنه مخطط استمرت فيه القيادات الجديدة منذ عام ١٩٧٢م، نرى أن هذا جزء هام مما قاله السادات فى هذا الصدد يحتوى على حقائق لا يمكن إغفالها».

وأكدت الورقة أن قاعدة عدم الوضوح مشتركة بين الطرفين فى مناقشة المشاكل التى حوتها منشورات أقباط المهجر، والتى تناولها السادات فى خطابه..وحول تأكيد الرئيس السادات بصورة قوية أنه رئيس مسلم لدولة إسلامية ترى الورقة أن هدف الرئيس كان موجهًا للكنيسة القبطية الأرثوذكسية «وأنها لا يجب أن تطمع إلى أكثر من أن تظل المسيحية أقلية فى بلاد إسلامية فى دولة إسلامية لها مركز قيادى وريادى فى العالم الإسلامى»، «وإلى المسلمين المتطرفين ليؤكد مرة أخرى أن الإسلام فى مصر بخير، وبالعكس إن الإسلام المصرى هو الإسلام الحقيقى وليس إسلام الخمينى أو المتطرفين»..

وتوضح الورقة حرص السادات أثناء انتقاد تخوف الكنيسة من تعديل المادة الثانية من الدستور، أن يعلن أن هناك مصادر أخرى للتشريع، وأن الدستور يكفل للمسيحيين حرية الاعتقاد حسب المادة ٤٦، بالإضافة إلى قانون الأحوال الشخصية الذى يكفل للمسيحيين فى مصر وضعًا خاصًّا.

وترى الورقة أن الرئيس كان يتحدث عن الضغوط الخارجية لتعديل الأوضاع، وأن رسالته كانت موجهة للڤاتيكان وكارتر والأمم المتحدة «لا يمكن تغيير حقيقة أن المسيحيين فى مصر أقلية، وأن دين الدولة الإسلام، وأن الدولة والحكومة مسئولتان عن سلامة المسيحيين فى مصر وليستا مسئولتين عن المسيحيين فى العالم».

وتوضح الورقة «أنه من الواجب ألا نفهم تصريح الرئيس هذا بصورة مختلفة وإلّا فنكاد ننجرف فى تيار تفسيرى فى فهم التصريح كأنه تحد من الرئيس لمسيحيى العالم»..وأن حديث السادات عن فصل السياسة عن الدين موجه للمسيحيين والمسلمين..«وخطوة إلى الأمام فى طريق تحديد اختصاصات رجال الدين المسيحى والإسلامى» ولا نعتبر هذا التصريح يحد من عمل الكنيسة، ولكن نعتبره محاولة لوقف الكنيسة ومنعها عن التدخل فى شئون الدولة وتكوين قوة داخلية.

وتستنتج الورقة عدة نقاط حول خطاب السادات:

- كرئيس دولة رأى نفسه فى الوضع الذى أرادت الكنيسة أن تضعه فيه، سواء داخليًّا أو خارجيًّا، وفى الظروف الراهنة كان من الصعب أن يتصرف بصورة مختلفة.
- أن اللهجة التى استخدمها وهو يتحدث عن الكنيسة لهجة عنيفة فى شكلها، ولكن متسامحة فى مضمونها وفى نتائجها.
- أن خلاصة ما قاله الرئيس يدور حول عدم تدخل الدين فى السياسة ولا السياسة فى الدين. وذلك يحتاج إلى إعادة النظر فى حقيقة وواقع العقيدة المسيحية فى هذا الصدد.

رابعًا تفاوض تحت الشجرة البرتقال

كان الجو لطيفًا، مناخيًّا وقلبيًّا. واضح أن شيئًا ما تغير فى مواقف البابا التقليدية فى مثل هذا المقام. كان ينصت، لا يتكلم فحسب، وكانت النتيجة التى تم التوصل إليها أبعد بكثير من أى تصور..

توجه الثلاثة[1] يوم الإثنين ٣٠ نوفمبر ١٩٨٢م: أمين فخرى عبد النور، والقس صموئيل حبيب، وأمين فهيم رئيس جمعية الصعيد القبطية، فى مهمة تم تحديد معالمها مسبقًا فى الاجتماع الذى تم فى منزل مريت غالى بحضور چورچ بباوى، ويوحنا الراهب.

السطور السابقة جزء من تقرير موجز عن جلسة تفاوض تمت فى دير الأنبا بيشوى بين الثلاثى: عبد النور، وحبيب، وفهيم، والبابا شنودة الثالث، امتد لثلاث ساعات وعشرين دقيقة. جلسوا معه على الأرض، فى الحقول، بعد أن اقتطفوا البرتقال.

نوهت الورقة أن مسعى المجموعة تم بعد أخذ تصاريح من جهات سيادية، والتى أبدت اندهاشها من تشكيل الوفد المفاوض وتنوعه، وأنهم سيقابلون وزير الداخلية حتى يحيطوه علمًا بما تم، لا سيما إذا كانت الزيارة إيجابية.

كان مدخل المجموعة فى الحوار كما تؤكد الورقة فكرتين: الأولى: «أنت دخلت التاريخ ياسيدنا، والتاريخ يسجل الآن كيف ستعمل على إنقاذ الكنيسة وتساهم فى إنقاذ البلد». والثانية: «المخطط الصهيونى وعلاقته المباشرة بالموقف وسمعة البابا».

(١) وثيقة رقم (١١) تقرير موجز عن المفاوضات.

وقد توصل المفاوضون مع البابا إلى ما يلى.. «استنكار المخطط الإسرائيلى من الكنائس فى مصر خلال اجتماع يحضره رؤساء الكنيسة برئاسة البابا شنودة». مع تحرك وفد من الرياسات الدينية إلى رئاسة الجمهورية، وتأكيد أن الكنائس تضع يدها مع الرئيس للمواجهة فى درء هذا المخطط. أن يجتمع قداسته مع المجمع المقدس لتأسيس لجنة مكونة من مطارنة، وكهنة، وعلمانيين (١٣ عضوًا) من الذين لهم دراية بالأمور العامة، لتعاون البابا فى الشئون العامة، بشرط أن المجمع يقر المبدأ ولا يختار الأشخاص..«تُعرض الاسماء على الحكومة حتى يتم تعيين من لا تعترض الدولة عليهم».. بهدف «أن تسود حسن النية بين الدولة والكنيسة، ومن أجل إراحة النفوس، وعدم وجود ما قد يثير مستقبلًا».. تشير الورقة أن تلك هى كلمات البابا نفسه.. الذى أبدى موافقة على التشاور حول عمل اللجنة.

كما أشارت الورقة إلى تعيين أربعة من الأساقفة لأقباط المهجر «وفى حالة أساقفة المهجر تعرض أسماء المرشحين على الحكومة قبل انعقاد المجمع المقدس، بحيث لا يعين للمهجر أسقف تبدى الحكومة عدم ارتياحها لاختياره». وتم التوافق على ذلك بحيث يصدر قرار جمهورى بالموافقة على قرارات المجمع المقدس من حيث إنشاء اللجنة وتعيين أساقفة المهجر «ويتضمن هذا القرار الجمهورى بالطبع ـ وكنتيجة له ـ إلغاء قرار ٥ سبتمبر ١٩٨١م».

أما فيما يتعلق بأقباط المهجر، فقد أوضحت الورقة أن قداسته يرحب بأن تقوم مجموعة متخصصة ويكون هو من ضمنها لتنفيذ مخطط.. «يرمى إلى مكافحة الأفكار الخاطئة التى تنشرها بعض جمعيات الأقباط فى المهجر، وإلى بناء الثقة بين المسلمين والمسيحيين من ناحية، وتجاه القائمين على شئون الدولة من ناحية أخرى».

«وإن كان بعد كل ذلك، هناك حرج للدولة فى الظروف الحالية من خروج البابا من الدير، فهو مستعد لأن يقيم فيه و يباشر مهامه منه كمقر مؤقت للبطريركية» وشددت الورقة على عودة البابا للتشاور مع كافة المسئولين عن الكنائس الكاثوليكية، والإنجيلية، فيما يتعلق بتصريف الأمور العامة والخاصة بالمسيحيين.

وتجزم الورقة.. «الخلاصة: البابا غير من موقفه، مدركًا لخطورة الموقف من جوانب مختلفة، وهو مستعد الآن لقبول حلول ما كان ليقبلها فى الماضى»..

إلى بيت مريت ثانية

ثم اجتمعت المجموعة فى نفس اليوم الإثنين ٣٠ نوفمبر فى منزل مريت غالى، وچورچ بباوى، ويوحنا الراهب لمناقشة نتائج التفاوض، كما تمت استشارة نيافة الأنبا أثناسيوس.. وانتهت اللجنة إلى الآتى لعرضه على وزير الداخلية فى أول ديسمبر من نفس العام:ـ

ـ «إن تم تنفيذ المقترحات أعلاه دون إجراء آخر قبل ذلك، فسيظن كثيرون (البابا وبعض المطارنة وبعض أقباط المهجر) أن البابا انتصر على الحكومة بفضل صموده والضغوط المختلفة التى تمارس على الحكومة. كما أنه ليس هناك ضمانات كافية تجعلنا نطمئن أن البابا لن يغير سياسته بعد عام أو بضعة أشهر».

ـ «لذلك، ينبغى أن يتخذ آباء المجمع المقدس موقفًا واضحًا قبل البدء فى تنفيذ الاقتراحات السابقة ـ إن وافقت الحكومة ـ والاقتراح يتلخص فى أن يستدعى وزير الداخلية بعض المطارنة المتشددين بالإضافة إلى نيافة الأنبا أثناسيوس، والأنبا يؤانس (سكرتير المجمع المقدس) عضوى اللجنة البابوية. والمطارنة المقترح استدعاؤهم هم أصحاب النيافة: الأنبا دوماديوس (الجيزة)، والأنبا باكوبوس (الزقازيق)، والأنبا أرسانيوس (المنيا)، الأنبا أغاثون (الإسماعيلية)، الأنبا فيلبس (المنصورة) أو استدعاء بعضهم».

«كما نقترح أن يوجه لهم سيادة وزير الداخلية كلامًا حازمًا فيما يتعلق بالمواقف السابقة التى اتخذها بعض أعضاء المجمع المقدس وبعض أقباط المهجر، الأمر الذى لا يشجع الحكومة إطلاقًا على الاستماع إلى مساعى الخير التى يقوم بها بعض المسئولين المسيحيين بإخلاص وجدية».

التوقف عن ترويج الإشاعات التى لا تمت إلى الحقيقة بصلة[1]

«واقترحت المجموعة أن تطلب من وزير الداخلية: أن يقترح سيادة الوزير على الموجودين،

---

(١) اتبعت الكنيسة الكاثوليكية أسلوب حرب الإشاعات على من تراه عقبة فى مخططاتها منذ مطلع عصر الإصلاح، أى البروتستانتية، حتى إن مصطلح پروپاجندا نشأ من ذلك الأسلوب. وجاء فى موسوعة بريتانيكا تحت عنوان «Propaganda»: التلاعب بالمعلومات للتأثير على الرأى العام، وجاء المصطلح من Congregatio de Propaganda Fide ويعنى ذلك: جماعة نشر الإيمان، وهى منظمة تبشيرية أسسها البابا فى ١٦٢٢. تبرز الپروپاجندا المعلومات التى تعزز أهدافها، وتُخفى أو تستبعد المخالفة. ويمكن استخدام بيانات تؤدى للفهم الخاطئ، أو حتى الأكاذيب لتحقيق الهدف المنشود. بريتانيكا الموجزة، طبعة ٢٠٠٦.

ISBN:10: 1-59339-293-1
ISBN:10: 978-1-59339-293-2

وأضاف پول چونسون فى كتابه: تاريخ المسيحية: كان الباباوات بأنفسهم يستخدمون ذلك السلاح ـ صفحة ١٩٩ – ٢٠٠

ISBN: 0-684-81503

وخاصة الأنبا أثناسيوس، إعداد بيان يوقع عليه جميع آباء المجمع المقدس فى أقرب فرصة بشجب الخط الذى كان يتبعه البعض، وهو الانحراف غير المقبول الذى حدث فى الداخل والخارج، بما فى ذلك ترويج إشاعات لا تمت إلى الحقيقة بصلة. كما ينبغى أن يتضمن البيان إحالة إلى قرار ٥ سبتمبر ١٩٨١م، تشير إلى فهم أسبابه وتقدير أعضاء المجمع المقدس كلهم إلى ظروف البلاد»[١].

«بعد صدور البيان، تقوم لجنة مؤقتة بدراسة كيفية تنفيذ الحلول التى سيتفق عليها، وينضم إليها رسميًّا ممثل أو اثنان من الحكومة، وهذه اللجنة مكونة من الآتى ذكرهم مع حفظ الألقاب:ـ

من الكنيسة القبطية الأرثوذكسية: الأنبا أثناسيوس، والأنبا يؤانس، والأنبا باخوميوس (وهم من اللجنة البابوية) والأنبا دوماديوس، ومريت غالى، وأمين فخرى عبد النور، وچورچ بباوى، ويوحنا الراهب، وكمال هنرى أبادير، وإدوار ميخائيل، من الكنيسة الإنجيلية: القس صموئيل حبيب. من الكنيسة الكاثوليكية: أمين فهيم. خبير: وليم سليمان».

أمين فهيم يتكلم

كنت قد نشرت فى جريدة الشروق عدة حلقات عن بعض المفاوضات التى دارت فى الكواليس بين نخبة من القيادات المدنية السياسية القبطية والبابا شنودة فى دير الأنبا بيشوى المكان الذى حدد فيه إقامة البابا. كانت الأوراق فى حوزة عدة أفراد بعضهم انتقل إلى دار البقاء وبعضهم ما زال حيًّا. الأفراد هم الأستاذة: مريت غالى، وأمين فهيم، وأمين فخرى عبد النور، وچورچ حبيب بباوى، والقس صموئيل حبيب. اندهش الأستاذ أمين من نشرى لتلك الحلقات وحصولى على تلك الأوراق ولم يكن هناك سابق معرفة بينى وبينه، كان هذا عبر اتصال تليفونى .كان من رأيه أن ما نشر بحسب تعبيره كان تقريبًا نقل مسطرة من تقارير «كنت كتبتها من زمن بعيد، وأسلوب العرض فيها موضوعى، وواضح أن من كتب لا يريد النقد، بل يريد أن يسجل تاريخ فترة عصيبة».

سألنى الأستاذ أمين عن مصدر هذه الوثائق وبالطبع لم أجب لأسباب تخص التقاليد الصحفية، واحترم هو تلك الرغبة لأسباب تخص تاريخه المهنى؛ حيث سبق عمله فى المحاماة

(١) راجع الوثيقة السابقة.

أن عمل فى الصحافة، ومن ثم فهو يقدر حساسية الإفصاح عن المصدر لا سيما أنه ليس ممن بقى حيًّا من أفراد المجموعة.

كان للأستاذ أمين تحفظ مهم على بعض المعلومات خصوصًا التى تخص لقائه بالنائب حسنى مبارك الرئيس فيما بعد؛ حيث كان من اللائق عدم ذكر تفاصيل ما قيل، وكان مما شدد عليه ضرورة إبراز هذا التحفظ بحسبان أن التعامل مع المؤسسات السيادية يجب أن يمتثل لبعض التقاليد.. وهو ما احترمه جدًّا وإن اختلفت معه. وقرر الأستاذ أمين أن يدلى بدلوه فى القضية وأن يضعها فى إطارها الصحيح التاريخى والواقعى أو بتعبيره «أنت نقلت صورة فوتوغرافية لموقف معين، وأنا سأرسم لك رسومًا متحركة ؛ كى أقول لك كيف بدأت؟ وماذا جرى فى الكواليس؟»..

هنا أترك للأستاذ أمين طرف القصة يرويها:

فى يوم ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٨٢م، طلبت شخصية قيادية فى وزارة سيادية مقابلتى فى مكتبى بجمعية الصعيد للتربية والتنمية، هذا المسئول يعرفنى جيدًا، قال لى نريد منك خدمة؛ لأنك أنت فقط من تستطيع آداءها، أجبته: ماذا تريد؟ قال: الدولة تريد أن تنهى أزمة البابا وبقاءه فى الدير، ونبحث عن أسلوب يحفظ ماء الوجه للجميع ويغلق الموضوع ويخرج البابا شنودة.

قلت: ولماذا تأتى لرجل مثلى لا حول له ولا قوة؟ قال: لأنك أنت صديق البابا شنودة وهو يسمع لك، قلت: ومن أخبرك بأنه يسمع لى؟ قال: نحن نعرف أنكما صديقين، فابحث لك عن حل فى هذه المسألة. وأضاف على كل حال، فى مصر الكاردينال فرانس كوينك، كبير أساقفة النمسا جاء بعد ما عرض وساطته للسفير المصرى فى ڤيينا، جاء يحاول مقابلة البابا شنودة ليعرض وساطته لإخراج البابا من الدير، قلت: أنا أعرف الكاردينال كوينك جيدًا، قال: هو سيزور الدير فلو ذهبت معه، تستطيع الكلام مع البابا شنودة. بالصدفة البحتة جاءنى تليفون فى نفس اليوم لحضور غداء عمل فى سفارة الڤاتيكان مع الكاردينال كوينك.

بالطبع تلفت الوساطة الدولية الانتباه؛ لذا تساءلت: لماذا يعرض الكاردينال كوينك وساطته؟ فيجيب الأستاذ فهيم:

لأنه أسس هيئة حوار دينى بين الشرق والغرب مسيحى فى ڤيينا اسمه «پرو أورينت» يعنى للشرق، وكان يدعو إلى اجتماعات لاهوتية، وكان كوينك سعيدًا أن هناك شيئًا يربطه بالبابا شنودة. ذهبت إلى سفارة الڤاتيكان وتناولنا طعام الغداء معًا، وسافرنا فى اليوم التالى

إلى الدير مع الكاردينال كوينك، وكان مقررًا أن يتحدث الكاردينال والبابا شنودة من غير شهود فى الموضوع، أنا انتهزت فرصة وجودى وذهبت للبابا شنودة وكلمته، أخبرت سيدنا بقصة الشخصية السيادية وماذا تريد الدولة إيصاله.. قال لى سيدنا البطريرك: ماذا تستطيع عمله فى هذا الموضوع يا أمين؟ قلت له: أنا لا أستطيع العمل بمفردى، هل تسمح لى بآخرين يشاركوننى، قال لى: افعل ما تريد، أنت تعرف مدى حبى لك وثقتى فيك.أنا موافق، تركت الدير مسرورًا، ماذا أفعل؟ ذهبت وبدأت اتصالاتى بمن أعرفهم من القيادات القبطية الأرثوذكسية، واتصلت بصديقى صموئيل حبيب. تقابلنا سبعة عند مريت، من بينهم: الأنبا أثناسيوس من اللجنة الخماسية، وأمين فخرى عبد النور، وچورچ بباوى، وحنا الراهب، وصموئيل حبيب.

جلسنا مع بعض، وعندما ذهبت إلى الاجتماع عند مريت غالى، قلت لهم يا جماعة هناك مخطط، وكنت أقصد مشروع تقسيم مصر الذى أشار إليه الرئيس السادات، وكانت لدى وثائق تخص إسرائيل ورعايتها لمثل هذا المشروع، لم يكن لدى هؤلاء الأفراد علم، شرحت لهم أبعاد هذا المخطط من كتبه، ومن ترجمه، ومن عمله، فاقترحت أن يذهب وفد للبابا شنودة ونبدأ الحوار ـ نعلمه بحقيقة المخطط وأهمية أن يقوم بدوره.. يا سيدنا، هل تريد أن تنفذ المخطط الإسرائيلى!! ماذا نقترح، وما الوضع؟

ثم حددنا عدة نقاط تصلح أساسًا لتفاهمات بين البابا والكنيسة؛ ليخرج من الدير، وكتبنا سبع نقاط، وتم التوافق على أمين فخرى عبد النور، وصموئيل حبيب، وأمين فهيم؛ لأن معظم الحاضرين كانت علاقتهم بالبابا متوترة لأسباب متعددة، ذهبنا متأكدين تقريبًا أننا سنناقشه؛ لأننا نعرف أن البابا شنودة عنيد، ذهبنا هناك، واستقبلنا البابا بمنتهى الظرف، كان هادئًا جدًّا، وكان متفقًا مع الشخصية القيادية فى الوزارة السيادية أنه بعد مقابلة البابا تتم مقابلة مع الوزير.

جلسنا مع البابا على الأرض تحت شجر البرتقال، قلت له: سيدنا هل تعرف إنك تنفذ المخطط الإسرائيلى لتجزئة مصر إلى كيت وكيت؟

قال لى: ماذا تقول يا مبارك؟ (عندما يخاطب أحدًا وينادِيه يا مبارك يعنى أنه غاضب).

قلت له: يا سيدنا، أنت تعمل للتقسيم... قلت له الظاهر يقول هذا، وأنا أعرف أن الحقيقة غير ذلك، ولكن من يشهد؟ أنت تدافع عن حقوق المسيحيين بأسلوبك، ولكن الدولة تفهمك بالشكل الخاطئ، ثم يجب أن تلتفت للسياق من حولنا... الخطر والمؤمرات، يجب أن تأخذ

ذلك فى الحسبان، وواضح أن أسلوبك مع السادات لم يُجْدِ... نريد الخلاص من هذا الموضوع كله، ولدينا حلٌّ نعرضه عليك لو قبلته أن تلتزم به بما فى ذلك التنازل عن القضية المرفوعة لإلغاء القرار الجمهورى، سوف ننتهى من المواضيع وتخرج من الدير.

الشرط واحد اتنين تلاتة، ثلاث ساعات ونصف وهو يستمع، هادى جدًّا. لا تنس أنه له فترة طويلة فى الدير، وهو بابا، ليس مطرانًا، فهو رئيس كنيسة، وتم إلغاء القرار الجمهورى فى الاعتراف به، وهذه ضربة قوية لم تحدث فى مصر قبل ذلك، الوضع لم يكن تهريجًا، بل كان وضعًا فى غاية الخطورة. أنا كنت أشعر بأننى ألعب دورًا مهمًّا جدًّا جدًّا، دور مصرى مهم جدًّا. وبعد مناقشات قال: أنا موافق، قلت: سيدنا! نحن عندنا مقابلة مع وزير الداخلية، هل تسمح لنا أن ننقل إلى وزير الداخلية أن قداستك موافق على هذا وذاك، قال لى: نعم. كانت الأجواء إيجابية كنا نشعر أن الجو جميل، وكنت فى راحة نفسية، كان قلقى من البداية، وبعدها الأمور سارت سيرًا حميدًا، البابا يسمع، لا يرد على شىء، لا يدخل فى تفاصيل خرجنا سعداء.

ثانى يوم اجتمعنا عند مريت غالى، كتبت تقريرى، الذى سنقدمه للدولة .والتقينا فى مكتب الوزير «حسن أبو باشا» الذى استقبلنا، حيث لفت نظرى رجل قاعد على كرسى ظهره على الحيطة على الشمال. وحسن أبو باشا على مكتبه ناحية اليمين، فسألت عن هذه الشخصية، من هذا؟ قال: «واحد كان فايت».ولم أسترح، من هذا الوضع.

عرضت التفاصيل التى دارت فى الدير، وأنا أتكلم أرى حواجب حسن أبو باشا تطلع لفوق، وعينيه تبرق، قال لى: البابا شنودة يقبل كل هذا، فنظر للاثنين الآخرين قالوا له قَبِل، قال: ليس معقولا، كيف؟ قلت: هذا ما حصل، قال: إذا كان الوضع هكذا يبقى لازم نعمل لكم مقابلة ثانية على مستوى عال آخر. شكرنا وخرجنا. واليوم وأنا أكلمك ما زلنا فى انتظار المقابلة مع هذه الشخصية السياسية فى المركز العالى، التى لم تتم.!!

هذا الكلام كان فى أول ديسمبر سنة ١٩٨٢م، احسب معى، خرج البابا شنودة فى ٤ يناير ١٩٨٥م، يعنى سنتين وشهر، بعد ما قبل كل هذه التنازلات فى إدارة الكنيسة، لكن لماذا أرسلوا له؟ من أرسلنى؟ من ينتفع مما حدث؟ لو كان المقصد أن البابا شنودة يخرج ويتنازل، فقد حدث! جلست أبحث وأسأل عن الشخص الذى كان جالسًا على الكرسى ظهره للحائط، هل كانت تريد الدولة معرفة درجة تنازلات البابا شنودة ويريدون بقاءه أكثر حتى يكسروا أجنحته، وحتى يطوعوه أكثر، كيف يمكن أن أصف هذا؟ أنا للآن لا أعرف، أنا أقول لك كلام خطير جدًّا. شعرت أنه تم اللعب بى. لكن دعنى أذكر لك تلك الواقعة يوم ٧ يناير عندما

طلع البابا شنودة، ذهبنا لنهنئه. كان عنده هذه الشخصية السيادية التى طلبت منا المفاوضات، كان البابا يسلم على المهنئين وهو فى مكانه إلا هذه الشخصية، فقد أصر البابا شنودة ترك كل الشخصيات الموجودة، والبطاركة، ونهض لتوصيله إلى الباب، الوحيد الذى قام البابا بتوصيله حتى الباب .

ملاحظات حول أزمة المادة الثانية

تبدو لحظة التعديلات الدستورية التى مرت بها مصر فيما بين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧م، من اللحظات الكاشفة لما يختزن باطن الوطن من استقطاب وانقسام حاد حول الهوية والتعبير الدستورى والقانونى عن الدولة المصرية، اتجه الجدل فى كثير منه نحو المادة الثانية من الدستور.. وتدين الشخصية المعنوية «الدولة» لا يعنى أنها تصلى وتصوم، ولا تمثل وضعًا خاصًّا لدين الأغلبية، وهو تقليد موجود فى الكثير من دول العالم بشرط أن يكون دين الأغلبية نفسه لديه القدرة على استيعاب الحقوق الأساسية لأتباع الديانات الأخرى، وهو الشرط المتحقق فى الفقه الإسلامى. وهنا نسترشد بما كتب الراحل وليم سليمان قلادة: «الإسلام لم يستبعد من المجتمع الذى يهيمن عليه تعدد الأديان من مكونات الشعب، هذا التسامح ليس خاتمة ولكن بداية»، ويضيف: «والتوجه إلى الإسلام الآن لا يكون باعتباره ماضيًّا نتذكره، ولكن باعتباره واقعًا حيًّا ومستقبليًّا.. والدين هو الكفيل بأن يكمل ما فى النظام الوضعى من نقص يهدد حقوق الإنسان وكرامته.. لذا فالخاسر الحقيقى هو المجتمع الذى سيتحصن أكثر ويترس بتلك القيم المهددة ويحولها من آليات النهضة والحوار إلى آلية الدفاع والهجوم وترسبات فى الذاكرة تنتظر فرصة من أجل الانقضاض». والسياق القادم يحاول أن يقدم قراءة وملاحظات حول سياق الحوار حول تعديلات المادة الثانية.

١ ـ أول تلك الملاحظات هو السياق..

أ ـ حيث جاء الحوار حول المادة الثانية داخل أجواء ملتبسة محملة بمظاهر اجتماعية وسياسية معيقة لانسيابية الحوار، وحائلة دون إنضاج أفكار توافقية بين الفرقاء، كالتى أنتجت فى سياقات تاريخية سابقة، سواء إبان الحركة الوطنية مع دستور ٢٣، والكفاح المشترك ضد المستعمر، أو التعديلات الدستورية التى جاءت فى لحظات دستورية وسياسية لها توافقها الخاص مع حقبة المشروع الناصرى بحسبانه وريث الحركة الوطنية طوعًا أو كرهًا، والذى جدد النضال المشترك ـ كلمة السر ـ لكن ضد الفقر والبطالة، ولإنجاز العدالة الاجتماعية وتحقيق الاستقلال

ومواجهة العدوان، ومحاولة خلقه لأوضاع توافقية صنعت داخل بيروقراطيتها السياسية والاجتماعية بل الدينية، بحسبان تلك الكيانات جزءًا من مشروعها العام، وتم توظيفها فى إطار وداخل هذا المشروع النضالى العام؛ حيث تواجه الكنسية الاستعمار كما كتب الراحل وليم سليمان قلادة، والمسيحية تؤسس للاشتراكية مثل الإسلام كما كتب الأب متَّى المسكين، وسيد قطب. هذا التحول تم إنجازه فى حركة المجتمع، وتم استيعابه فى حركة النص التشريعى، ولم تنشأ إشكالات تذكر حول الملف القبطى أو المواطنة أو التوجهات الإسلامية الدستورية أو أى ملمح دينى فى المجال العام، سواء كان هذا قبل الثورة أو بعدها، والكثير من الأقباط الذين عايشوا تلك الفترات لم يبدوا ممانعة ضد وجود تيار دينى فى المجال العام، فضلا عن حالة التقنين.

ب ـ وحاليًّا السياق مختلف، والهوة عميقة: فثوابت الجماعة الوطنية المصرية تتعرض لعملية تكسير، ولا يوجد استقرار على مسلمات لا حالية ولا تاريخية؛ حيث جاءت التعديلات فى مرحلة سيولة اجتماعية وسياسية، وتأزم فى العلاقات بين المسلمين والمسيحيين، عقب مجموعة من المواقف المشحونة مرت على المشهد المصرى، حوادث عنف فى الصعيد، وقضية وفاء قسطنطين، وغيرها من القضايا التى شهدت جدلا وصخبًا شديدًا.

ت ـ يمكن رصد سياق التحول فى العلاقات الإسلامية المسيحية بعد موت عبد الناصر وهزيمة ٦٧، وتخلخل صيغ التحالفات الجامعة بين المسلمين والمسيحيين؛ حيث تغيرت القاعدة الاجتماعية، وتبدلت تركيبة القيادة داخل الكنيسة؛ حيث توحد الشعب مع كنيسته ووجهوا إليها غريزة الاحتماء والأمان، لتصبح هى خط الدفاع لاعتبارات معقدة بعضها داخلى وبعضها خارجى، صاحب هذه التغيرات الهيكلية تغير مناخى عام حيث صار الدين هو الملاذ الوحيد للمصريين الذين حولوا أنظارهم تجاه القيادات الدينية الجديدة من أجل أن تمارس استحقاقات المرحلة، من الطرفين الإسلامى والمسيحى.

بالتالى، عودة الأقباط إلى الكنيسة هو خيار خاص من خيار أعم اتخذته الجماعة المصرية للبحث عن هويتها من داخل الدين، برأى الكثير من الباحثين، بعد الهزيمة التى لحقت بمشروعها القومى، وهذا هو السياق الذى جرت وتجرى عليه العمليات منذ أكثر من ثلاثين عامًا.

ث ـ وعندما وصلنا إلى لحظة التغييرات الدستورية التى تقررت كان نصف الحقيقة غائبًا عن المشهد الرسمى، ونقصد بذلك القوى الإسلامية وبعض القوى القومية، مع تصعيد قوى

لقوى غير معبرة عن ثقل وأوزان اجتماعية وسياسية، وفى مثل هذه الظروف لا يصح أن تتحرك التعديلات؛ لأنه فى حالة افتقاد بلورة مناسبة لقوى المجتمع الحقيقية ـ خاصة فى اللحظة الدستورية ـ يصبح المجال مفتوحًا لنمو قوى غير معبرة عن أوزان القوة داخل الكيانات الاجتماعية، وتشارك فى الحوار العام، مثل أصوات بعض أقباط المهجر ومؤتمراتهم؛ ولأنها ليست ذا ثقل فغالبًا ما تكون رؤاها غير مسئولة أو أحادية أو متطرفة، فعدم البلورة والتحديد وإفساح المجال لجميع القوى الموجودة بالتفتح مؤذن بفشل التوافقات التى هى وليدة علاقات التوازن بين القوى والجماعات الفرعية المكونة للجماعة السياسية الأم. وفى ظل هذا التخبط السياسى تحركت إرادة التعديل، فكان طبيعيًّا أن يتم النقاش الصاخب فيما لم يطرح للتعديل ونقاش أقل فيما طرح للتعديل.

جـ ـ فى سياق التعديلات، تم ربط الحديث عن المادة الثانية بإشكالية حضور الحركات الإسلامية فى المجال العام، وجاءت المادة الخامسة المقترحة والتى تنص على حظر مباشرة أى نشاط سياسى أو حزبى أو قيام الأحزاب على أساس الدين أو الجنس أو الأصل، لتنفى التعارض المثار من قبل بعض الاتجاهات العلمانية، وبعض الأقباط، والتى ترى أن المادة الثانية تمثل إسنادًا للتيارات الإسلامية فى المجال السياسى، ورغم التعارض الحقيقى بين المادتين، إضافة إلى تعارضها مع المادة الأربعين من الدستور التى تنص على مساواة المواطنين فى الحقوق والواجبات وعدم التمييز بينهم بسبب الجنس أو اللغة أو الدين أو العقيدة، تم إقرارها.

وفى هذا السياق طرح برنامج الإخوان؛ حيث استفاد النظام السياسى من لحظة الانقسام، والقراءة القلقة من صعودهم بوصفه مهددًا للوجود القبطى، وظهرت القبطية تجاه الإسلامية كتناقض رئيسى، وطرحت فكرة إلغاء المرجعية الدينية كما فى المادة الخامسة، بحسبانه الإجراء الحامى للمسيحيين المصريين، وهنا التقت إرادة بعض الجماعة القبطية وصفواتها مع هذا التوجه. لكن من المهم هنا أن نفهم أن القضية لدى الأقباط تتعدى فكرة البرنامج الإخوانى ومدى رحابته من عدمه إلى فكرة القبول ذاتها بوجود تلك الحركات، والمسألة الإسلامية مطروقة لدى أغلب الجماعة القبطية بإطلاق دون تفريق أو تمعن فى التفاصيل ودون اعتبار أنها جزء من البنيان الوطنى يجب استيعابه ودمجه فى إطار التوافق العام.ويعتبرهم البعض أنهم سبب رد الفعل الانعزالى عند بعض المسيحيين، وبالتالى كان طرح البرنامج الإخوانى فى هذا السياق محفزًا لكشف حقيقة الوعى المشكل حاليًا داخل الكثير من الأقباط تجاه الموقف من الأسلمة نصًا وحركة، خصوصًا أن برنامج الإخوان فى تناولاته للولايات العامة ورئاسة الدولة هبط

سقفها عن سقف الاجتهاد الأعلى، وهو ما ووجه بانتقادات ملحوظة، لا سيما من شخصيات ومؤسسات إسلامية.

٢ ـ ثانى تلك الملاحظات إدارة الحوار

أ ـ حيث طرح مبدأ المواطنة فى مواجهة المادة الثانية، والإسلام فى مواجهة المسيحية، وتم الاستقطاب، ودار الجدل حول مرجعيتين إحداهما: الشريعة الإسلامية؛ مصدر التشريع. والثانية: مرجعية المواطنة، كمبدأ تشريعى وسياسى.

واصطفت القوى فى الجانبين، نخبًا علمانية وليبرالية ويسارية، وقوى إسلامية وبعض القوى القومية وقطاعات واسعة من المصريين وبعض رموز محافظة للدولة المصرية، بخلاف أصوات المؤسسة الدينية.

ب ـ كان هدف التمسك بمبدأ المواطنة فى مواجهة الشريعة إقرار نزاع بينها وبين قيم العدل والمساواة المستمدة من الفقه الإسلامى، والزعم بأن مبدأ المساواة بين المواطنين يجب أن يستقى من الفكر الوضعى المنفصل عن الدين، وهكذا كان النقاش فى شكله الجزئى، أما فى إطاره الكلى فهو حالة «نزاع أهلى» حول هوية الجماعة وتعريفها وتاريخها، ووعيها بذاتها.

وجدل المرجعيات فى حقيقته لم يكن بين إسلام ومسيحية، بل جدل يقوم بين المرجعية الإسلامية والمرجعية الوضعية العلمانية المنكرة لعنصر الدين فى بناء نظم الحياة والمجتمع، بحسب الأستاذ طارق البشرى.

ت ـ وصلت المحاججة إلى نصوص ووثائق الدولة المصرية الدستورية التاريخية؛ حيث مس الجدل والصخب دين الدولة، وهذا أول مرة يحدث فى تاريخ الدولة المصرية، ويمثل تحولا داخل إطار الطلبات القبطية التى كانت تتحرك من أجل الاندماج فى إطار المنظومة العامة وتوسيع دائرة الحقوق وتحقيق المساواة والمشاركة بعيدًا عن المواجهات الدينية.

ومع تصاعد الجدل، زاد الانقسام حول قضية الدولة والدين حدة وخطرًا فى آن معًا، بوصف الدكتور الليبرالى وحيد عبد المجيد والذى أضاف: «لم يتعرض النص الدستورى الذى يحدد دين الدولة المصرية إلى نقد يُعتد به على مدى أكثر من ٨٠ عامًا، ناهيك عن أن يصبح جزءًا من الانقسام حول قضية الدولة والدين». ولم يعد يعرف ما هو الثابت وما هو المتغير داخل التوافق العام.

ث ـ وبهذا تحول الحوار الدستورى من لحظة اكتشاف للذات ومكوناتها المركبة وقيمها المرجعية التى هى رصيد الشرعية إلى لحظة تحارب واصطفاف دينى؛ حيث رأى بعض من الجمهرة المسيحية المصرية فى هذا الاصطفاف فرصة فى مناصرة اتجاه سياسى على آخر وهو أمر غير مسبوق، يصف الكاتب الليبرالى كمال غبريال تلك اللحظات بقوله: «رائع فى موقف المثقفين والمفكرين المستنيرين من المسلمين، أن يبرزوا فى مقاربتهم لهذه المادة ما يترتب عليها من تمييز ضد الأقباط وسائر غير المسلمين من المواطنين، وهو ما شجع العديد من مفكرى ومثقفى الأقباط على التصدى أيضًا لذات الموضوع بذات الوضوح والصراحة، وإن كان العديد من الرموز الذين اختارهم النظام الحاكم لتمثيل الأقباط، ظلوا يراوحون مكانهم الذى اعتادوه».

٣ ـ لغة الحوار

أ ـ فى مجملها كانت خير معبرّ عن هذه الحالة الاستقطابية التى سادت أثناء التغييرات، واتسمت بالخشونة اللفظية، والسجالية، والتعبوية، والأحكام القيمية «إرهاب»، «تطرف»، «ظلام»، والعنصرية «الغزو العربى»، و«ثقافة الصحراء»، و«الوهابية الإرهابية»، بخلاف أوصاف أخرى شاعت من بعض الأطراف الإسلامية، وحوارات مبسطة، حول تدين الشخصية المعنوية كالدولة وتدين الفرد، والعلمانية والمدنية، بل الربط السلبى بين المادة الثانية وحوداث خطف البنات، وعدم بناء الكنائس، وقائمة المطالب والقضايا التى تمس الشأن القبطى، والطريف أنه تم إلحاق الفكر القومى والموقف من العروبة فى منتصف المعركة، وأن التخلف قرين العروبة والأسلمة، وهنا تجدر الإشارة إلى دور بعض الصحف الدينية المسيحية التى تصدر عن بعض الكنائس، والتى حاولت تجسير الفجوة بين تيار العزلة الداخلى، وبعض الأصوات المهجرية المتطرفة فى خطاب واحد مضاد موجه ضد الأسلمة بتعبير أحدهم.

وأيضًا لا ننسى الدور العكسى الذى لعبته بعض الصحافة الدينية الإسلامية أو الفضائيات والتى رأت فى ذلك مبررًا لشن حرب دينية.

للأسف، أخذ الجمهور العادى البسيط الأمر فى شكله المباشر، وأن الأمر هو صراع دينى إسلامى مسيحى، خصوصًا أن بعض الأطراف لم يتمتع باللياقة الكاملة فى الحديث عن بعض الثوابت الإسلامية، وربما تصور البعض أن ثمة أجندة جديدة صعدت للسطح الاجتماعى عبر عنها بعض العوام بتعبير اختزالى وطائفى «الأقباط صوتهم علا».

من المهم الإشارة فى هذا الصدد إلى أن بعض المثقفين والناشطين المسيحيين اعتبروا أنه

من الخطر أن يرى الأقباط فى مسألة الشريعة بحسبانها مسألة قبطية فقط، وحسمت الكنيسة المصرية بذكاء موقفها؛ حيث أوقفت نقاش بعض رجال الدين عن الحديث فى مسألة الشريعة؛ لأنها ليست مطروحة للنقاش والتعديل.

ب ـ وكانت هناك مناقشات هادئة لبعض الاتجاهات المستقلة من الطرف المسيحى، والتى طرحت وجهة نظر مهمة قابلة للنقاش والحوار منطلقة من أرضية وطنية ترفض فكرة الأقلية وتتمسك بالنضال المشترك من أجل إنجاز حالة المواطنة الجامعة، وتبدى تفهمًا لوضع الدين والقيم داخل المجال العام، وللتحديات الخارجية، وجاءت بلغة جادة مسئولة ورصينة وتثبت أن داخل الجماعة عناصر إجادة وعمق.

وهى الورقة التى أنجزها مثقفون أقباط كان على رأسهم سمير مرقس وجورج إسحاق وحنا جريس وسامح فوزى، وهى تعتبر من أهم الإنجازات المدنية القبطية التى تمت فى تلك القضية.

ثالثًا: نتائج واستشرافات

ـ الدولة المصرية البيروقراطية العتيدة استفادت من الاستقطابيين، فجمعت بين مبدأ المواطنة كما نصت أولا فى التعديلات الدستورية ليستخدم لمنع وتقييد الأحزاب والحركات التى تتحرك سياسيًا من على أرضية مدنية دينية ـ كما يقول الباحث رفيق حبيب ـ وبقيت الشريعة ثانيًا تستخدم وتوظف عند الحاجة.. واستفادت أكثر بتوافق الصفوة القبطية لحصار المرجعية الدينية لضرب الحركات الإسلامية المدنية. والمادة الخامسة تضمن خلوًا من المنافس السياسى بعد رفض فكرة المرجعية الدينية.

ـ غياب التوافق العام ومحددات الأولويات عند الجماعة الوطنية، فلم يعد ثمة ثابت نجتمع عليه، وتلاشى الخيط بين الاحتجاج من أجل العزلة والاحتجاج من أجل الاندماج، ومن ثم بات الأمر ملزمًا لدراسة هذه التحولات والتغيرات التى طرأت على السطح.

ـ غياب النقد الذاتى داخل الجماعة القبطية، وهو أمر يستحق التوقف..

مفهومٌ خطورة القيام بتلك العملية الداخلية، ومفهوم التحريض على هيبة ومكانة بعض المقامات الدينية، ومفهوم أن تجريح مقام البابوية لن يفيد سوى تيارات العزلة، ومفهوم الأدوار التنويرية لبعض الشخصيات والمثقفين الذين ينزلون للشباب المسيحى، وكل هذه أدوار مقدرة ومهمة، وإن كان مطلوبًا من قبل القوى الحية والمستقلة إن فاتها النقد الذاتى

الصريح ألا يفوتها وضع المؤسسة الدينية أمام مسئولياتها القومية والتاريخية والوطنية، والتأكيد على الثوابت الوطنية، خصوصًا أنه ما زال ثمة صوت معتبر داخل الاتجاه الدينى والمدنى يؤمن بتلك القيم.

ـ بات مهمًّا أن نجدد خطاب التعايش داخل إطار الجماعة الوطنية (إسلامًا وعروبة وقبطية وتيارات) فى سبيكة المصرية العامة، وبوصف تلك المكونات جزءًا منغرسًا وموزعًا بين تلك الأوزان والنسب، وبالتالى كل المكونات بما فيها الحركات الإسلامية تصبح جزءًا من المعيار والوزن والميزان، وهذه المراعاة هى حصن الأمان، وهذا هو القدر الذى يجب أن نؤمن به خيره وشره.

ج ـ سجال الدعوة والتبشير فى الخبرة المصرية

كان الشيخ الشعراوى فى خواطره قد وصل لسورة مريم، ركز حديثه عن تصور القرآن للمسيح، وأنه كلمة الله وعبده، وليس إلهًا. كان حديث الشيخ كتابيًّا من نصوص القرآن، ومع ذلك ثارت خواطر بعض الأقباط، باعتبار أن الجهر بالآيات الناقدة للتصورات المسيحية المعاصرة، من شأنها تكدير الصفو العام،حتى لو كان النقد نصيًّا كتابيًّا.

تجدد هذا الجدل مع كتابات الدكتور زغلول النجار وحديثه عن الكتاب المقدس، بالطبع نفس الكلام ينسحب على الوعظ المسيحى عند حديثه مثلًا عن اليهود؛ حيث تسمع دوى الكتاب المقدس، الناقد لليهود، وجريمة صلب المسيح، بحسبانها أسوأ جريمة فى التاريخ، فضلًا عن الحديث عن رفض أى نبى بعد عيسى ابن الله بحسب الإيمان المسيحى، ويسرف البعض فى رفض الآخر، ويسم الإسلام بالوثنية.

إذًا، النصوص المقدسة والكثير من شروحاتها لديها حمولاتها النقدية تجاه العقائد المخالفة، والتصورات المنشئة للعقائد بطبعها، تضع نفسها داخل يقين مغلق واق، يفترض فى نفسه كلية الصحة، وماعداها باطل، وهذا هو حديث الدين للدين، وتلك لغة رجال الدين وعلمائه، لغة مطلقات، فكيف نضبط حركة تلك اليقينيات أثناء تجاورها فى المجال العام المصرى؟

القانون المصرى يمنع التجاوز والسب، وفق تكييف قانون الازدراء، وهل يمتد التجاوز لمن يشرح نصه الدينى، لا سيما أن النصوص محملة بنقدها للعقائد، ونقلها وشرحها للأتباع

واجب دينى، والطرفان يرفضان تمشيط النصوص لترضية النفوس، والطرفان يريان أن لهما حقًّا فى تثبيت الإيمان فى نفوس الأتباع، وكل طرف لايستغنى عن إقامة الحق الذى يراه.

خاصية الوزن الكبير

كما أن للمسلمين خاصية الوزن الكبير مما يجعل الصبغة العامة تصطبغ بهم، وبحكم أنه دين لايتجلى فى المؤسسات بل فى المجال العام، حبسه فى المسجد يخنقه، بعكس المسيحية لا تزدهر إلّا فى المؤسسة، مفرقة بين «الله» الذى يتجلى فى المؤسسة، «وقيصر» الذى يتجلى فى المجال العام؛ بسبب تلك الخاصية تصبح لغة المسلمين مشهودة ومرصودة، بعكس اللغة المسيحية المحمية بالأسوار والأسرار، والقداسة، ولعل خروج بعض رجال الدين المسيحيين فى الحديث على الفضائيات أو الصحف بالشكل غير اللائق عن المسلمين كان صدمة كبيرة للبعض؛ لأنه لا يعلم أن ثمة دراسات لاهوتية داخل المؤسسات الدينية عن الإسلام ولها مؤسسون ورواد لعل أشهرهم القمص إبراهيم لوقا، ويستمر هذا النهج فى اتجاه مجلة الكتيبة الطيبية، وبالتالى لم تعد كنيسة اليوم هى كنيسة الأمس، صارت الكلمة تخرج للعلن، والبشارة تعلن على الفضائيات وعلى الإنترنت.. وللأسف، تسبب علم مقارنة الأديان بشكله الساذج الذى يدرس فى الكليات اللاهوتية والأصولية، إلى إشاعة مزيج من التصورات الضعيفة والركيكة، التى تجعلنا نرثى لحال مرددها.. هنا من اللائق أن نتساءل عن حال هذا العلم داخل الأروقة الجامعية الإسلامية والمسيحية وغيرها.

والحديث الدينى داخل المجتمع المصرى، ليس دخيلًا، بل هو جزء مما هو موجود ومعاش، والدين ساطع بمؤسساته داخل المجال العام، فليس هناك شىء من الخارج، بل هو من الداخل ومندمج داخل القيم والثقافة والعلاقات الإنسانية، ولكن كل حديث دينى لايخلو من جدل فى الله وهو شديد المحال، وبالتالى عند تلاقى الجدل الدينى فى المجتمع، فليس كل لقاء مشرق، بل أحيانًا ما يتضمن نفيًّا للغيرية، وإثباتًا لحصرية النعمة والخلاص والنجاة وأن كل طرف لديه رهاناته الجامعة المانعة «ولا شىء خارجه سوى الشر واللعنة والهاوية والعدم».. كما يقول الكاتب اللبنانى وجيه قنصوة. وهنا يتحول السجال الدينى إلى نوع من النزاع الاجتماعى والدينى، والسجال أداة من أدوات التعصب والتطرف والانتقام، ولا يمكن أن يكون دعوة للتفكير.

يقول القرآن عن اليهود والنصارى أهل الكتاب، ويأمر الشرع المسلمين بأن يعاملوهم

كأنفسهم، ولذلك سادت فى الفقه قاعدة: لهم ما لنا، وعليهم ما علينا. وأمر القرآن بألا يجادلهم المسلمون إلا بالتى هى أحسن.

ويصحح القرآن عقيدة أهل الكتاب، اليهود والمسيحيين، ويهديهم إلى عقيدتهم الأصلية الصحيحة بنفى ما استحدثه الأحبار والرهبان فيها، فيقول: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]، ويقول ﴿لَّقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖ﴾ [المائدة: ٧٣]، ﴿لَقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ﴾ [المائدة:٧٢].

وفى المقابل، فالرأى التقليدى السائد فى اليهودية عن المسيح أنه نبى زائف جاء من سفاح، والمسيحية وثنية، وعن محمد أنه نبى زائف، وكتابه زائف وقرآنه زائف.

كذلك الرأى التقليدى السائد فى المسيحية عن محمد أنه نبى زائف، والإسلام دين زائف وثنى، والمسلمون على دين زائف (وثنى).

يقول الأستاذ البشرى: «الخطاب الحوارى بين أهل الأديان[1] لا يتعلق بالعقائد والمرجعيات العقدية، إنما يتعلق بآثار العقائد والمرجعيات الفكرية فى التصرفات الاجتماعية والسلوك البشرى وفى التعامل بين الأفراد والجماعات، وهذا فى ظنى هو المجال الذى أوصى الإسلام المسلمين بالنشاط فيه. وهناك أمثلة كثيرة توضح لنا كيف يكون التمييز والحسم فى مجال العقيدة وكيف يمكن التدخل والتخلل فى المجال الاجتماعى بين أهل العقائد المتباينة؛ لأن المجال العقدى يتعلق بالمطلقات والمجال الاجتماعى يتعلق بالنسبيات التى تحسب المقادير وتقبل التجزئة، وتقبل التعايش والمجاورة».

وبالنسبة للخبرة المصرية، فقد كان منطق التعايش لا السجال الدينى هو الأكثر سيادة، ومثلًا فى ثمانينيات القرن العشرين عندما كتب الراحل وليم سليمان قلادة عن الحوار بين الإسلام والمسيحية كان من رأيه أنه ليس حوارًا دينيًّا فالمطلقات لا تتحاور، وسماه الدكتور العوا الحوار بين أهل الأديان، يقول الأستاذ طارق البشرى مرة أخرى : «الخطاب الحوارى لا يتعلق بالعقائد الدينية؛ لأن العقائد الدينية فى جوهرها ترتكز على المُطْلقات، وليس على النسبيات، وهى تقوم على اليقينيات وليس على الظنيات، والمطلق بموجب إطلاقه يكون غير

(١) انظر الوثيقة بقرار المجمع المقدس رقم (١).

قابل للتقسيم أو للاجتزاء، وهو إذا انجرح لا يبقى منه شيء، وهو إما موجود بتمامه وكماله أو غير موجود البتة. لذلك لا أتصور أن يكون ثمة تداخل بين مطلقات متباينة ومختلفة؛ لأن حدود المطلق هى من جوهره بحكم عدم القابلية للانجراح أو الاجتزاء. ومن ثم، فليس ثمة تدرج فى التمسك العقدى بالمطلق، إنما كل ما يمكن أن يوجد هو التجاور بين المطلقات مع القابلية للاحتمال والتقبل، وهذا ما يتعين التركيز عليه».

ولم تعرف مصر السجالات الدينية ذات الطابع العنيف والجماهيرى إلّا مع بعض الوافدين، خصوصًا من الشام، وتحمل المجال العام المصرى ضغوطًا دينية كبيرة، لكنه كان منضبطًا ورصينًا، مستوعبًا تلك الاختلافات منتصرًا للتعايش. ولكن وقعت بعض المساجلات أشهرها تجربة الإمام محمد عبده وكتاب «الإسلام والنصرانية بين العلم والمدنية»، وهو يتضمن خمس مقالات رد بها الإمام على فرح أنطون، ونشرتها مجلة المنار.

وهناك تجربة أحمد فارس الشدياق، وهو شامى أيضًا أسلم، وله كتاب فى نقد الأناجيل سماه: «مماحكات الأباطيل فى مناقضات الإنجيل». أيضًا الشيخ ميخائيل منصور الذى تنصر وقد كان رجل دين إسلامى صوفيًّا، ولم تقبل الكنيسة الإنجيلية تعميده، فسافر لبابا الڤاتيكان بعد عمدته الكنيسة الكاثوليكية، والتقطت له صورة بالجبة والقفطان فى أواخر سنة ١٨٩٥م، وصار بعد ذلك من أنشط المبشرين فى مصر، ونشرت قصته بتقديم القس المبشر الدكتور زويمر الذى طالب فى كتابه الشهير: «الطريق إلى قلوب المسلمين» الاستعانة بسيرة ميخائيل من أجل خلخلة يقين المسلمين.. وللمزيد من تفاصيل القصة يرجع لكتاب الباحث هانى نسيرة وكتابته عن المتحولين.

كما أن تجربة المؤسسة الدينية المصرية التى نأت بنفسها عن الجدل الدينى العام، ولم تكن جزءًا فيها فى لحظة ما، وعندما كتب أمين الخولى عن «صلة الإسلام والمسيحية»، والتى قدم لها الإمام المراغى شيخ الأزهر الذى قال: إن البحث العلمى النزيه عن اتصال الأديان، وآثار ذلك الاتصال خطوة صالحة فى سبيل السلام العالمى، وكان الدكتور العوا قد أفتى بحرمة تداول أشرطة سودانية يتحدث فيها قساوسة سودانيون عن إسلامهم؛ حيث رأى أن ذلك يكدر الأمن الاجتماعى ولن يفيد مجتمعًا متعددًا متعايشًا مثل المجتمع المصرى.

كتب فهمى هويدى فى جريدة الأهرام فى عام ١٩٨٨م: اسمحوا لنا أن نسجل اعتراضًا صريحًا على ما يصدر من بعض الدعاة الإسلاميين من مقولات تمس الأقباط وتنال من عقائدهم، فمبلغ علمنا أن ذلك ليس من تعاليم الإسلام، ولا من أدبه. فضلًا عن أننا لا

نتصوره من مقتضى حسن الخطاب أو الغيرة على الدين.. وهى تجرح وجه الإسلام ذاته وتشوه مشروعه الحضارى الذى نزعم جادين بأنه قادر على صياغة حاضر الأمة ومستقبلها فى ظل تنوع مكوناتها الدينية والسياسية.

وأذكر تجربة فريق العربى للحوار الإسلامى المسيحى حيث رفض ـ لا سيما ـ مكونه المصرى تسرب خبرات أخرى مجاورة خاصة تهتم بالحوار العقائدى للخبرة المصرية أو خبرة الفريق، وأجمع الوفد المصرى باختلاف أطيافه السياسية والدينية على رفض هذه الخبرة، باعتبارها غير صالحة للمجتمع المصرى.

ضوابط التجاور

للأسف، تحولت تلك الخبرة إلى حالة سجال دينى ناتج عن تمدد التعصب والتفكك الاجتماعى حينًا، وناتج عن تمدد حالة الاحتجاج الدينى أحيانًا، وناتج أيضًا عن تمدد حالة المبارزة الدينية والسجال بين التبشير والدعوة، والمنافسة من أجل تحقيق انتصار عقائدى من كل طرف على الآخر، فى حالة تشبه المباراة الدينية.

بالتالى، يجب التصالح داخل المجال على لغة حوارية دينية داخل المجال العام المصرى، يجب أن تراعى فيه أولًا أننا شركاء فى وطن واحد يجب أن يستمر وطنًا مستقرًا، تمثل فيه الكلمة الدينية الفكرة السواء المشتركة الداعمة.النص المقدس هو مؤسس الديانات، وبالتالى لايجب أن تجرم نصوصه، ولا محاولات شرحه بطريقة علمية ومنهجية، ولكن فى نفس الوقت يجب ألّا يكون النص الكتابى أرضية لانطلاق التجريح، تحت شعار الشرح والتأويل..وإذا كان الدعاة والمبشرون مهمومين بهداية الآخرين، فيبدو أنه لا مجال أمامهم إلا توسعة مساحة التعايش أو ميدان السبق نحو الخدمة والقدوة، وليس التناطح فى الفروقات العقائدية فى المجال العام. يجب أن تقوم المؤسسات الدينية بواجبها فى رعاية التوافق..إنه امتحان صعب بحسب مصطفى بوهندى: ينبغى للمسيحيين والمسلمين أن يجتازوه ليقيموا ما أنزل الله فى إنجيلهم وقرآنهم: إنجيل المحبة وقرآن الرحمة، ويقوموا بما أوجب الله عليهم تجاه الناس، بغض النظر عن سلوك أولئك الناس تجاههم، وإلّا فأين هى «التى هى أحسن» إن لم تكن «السيئة» من المخالف، كما يقول القرآن، وأى فضل لكم إن سلمتم على إخوانكم فقط، وأى أجر لكم إن أحببتم الذين يحبونكم فقط، كما يقول الإنجيل، وبذلك فقط تزول العداوة وينتشر الولاء الحميمى بين المختلفين.

د ـ الرياضة والتعصب

شهدت نقابة الصحفيين مناقشة حامية.. حول مؤتمر ضد التمييز كان مقررًا عقده داخل النقابة، لجمعية حقوقية معنية بمتابعة هذا الملف، وبرأيى إذا سئلت: هل يعقد أم لا؟ سأجيب بكل قوة: يعقد يعقد،لسبب بسيط، وهو أنه ليس بهذا الأسلوب نواجه المختلفين معنا. أعرف بعض من تصدى بالمنع لهذا المؤتمر، وبعضهم يحتل عندى قدرًا من الاحترام لكنى أخالفهم جميعًا فى التعبير عن رفضهم،حتى لو كان الممنوع ممن نختلف معهم عقائديًّا أو سياسيًّا إلى أقصى درجات الخلاف؛ حيث لا يحول الخلاف والتغاير بين الناس وحقوقهم الإنسانية والاجتماعية والقانونية، خصوصًا حق الإعلان عن الذات «أنا .. أنا» وهو حق مصون حتى للحيوان فى الغابة، وكل الأمور قابلة للبحث والمناقشة طالما تحت سقف الدولة ـ بالمفهوم الواسع ـ ومظلتها القانونية.

وقدر المسلمين التعايش بين الديانات والأفكار، وهو قدر نحمد الله عليه؛ حيث تهيأت للعقيدة التوحيدية الأسباب المنهجية والتاريخية لاستيعاب هذا التعدد القديم والمتجدد وتنظيمه ولو كانوا من عبَّاد النار، وقد تعامل الفقهاء معهم بوصفهم أهل كتاب. والقرآن فَرَّق بين المستويين: الجدل اللاهوتى المقارن بين المتخصصين، وكلمة السواء التعاقدية الاجتماعية بين الفرقاء، وحذر المثقف القديم من الخلط بين المستويين بحسب الإمام الغزالى الذى سطَّر كتابًا عن «إلجام العوام عن علم الكلام».

وأذكِّر الجميع أن المصادرة تلاحق الجميع، وأن عباءة المقتدر بالله والحجاج قابلة للامتلاء بأى «حشوة»، والمبررات جاهزة، فقاموس الحجب لدينا مزدهر، وواقع الحرية شحيح.

والإقرار بالمبدأ لايعفى السيد النقيب تحرى القواعد المؤسسية فى مناقشة إقامة مثل هذه المؤتمرات، وأن تكون وفق قواعد وتدابير التوافق النقابى واللائحى بوصف نقيب الصحفيين معبرًا عن الإجماع العام، لا سيما أنه نفسه استفاض فى إثارة هذه النقطة فى برنامجه الانتخابى، وللأسف كان هو نفسه أول من وقع فى المحظور.

من جانب آخر، أحب الإشارة إلى أن جدلى عن حق الإفصاح عن الذات لا يمنع من المناقشة، وقد دعيت لمناقشة محاور المؤتمر وناقشت وأبديت رأيى، ووجدت أن الكثير منه مفتعل ويحتاج لأن يحال إلى مشروعات بحثية ميدانية بدلًا من التقليب فى شكايات هنا وهناك، فمن الخطورة أن تتجاوز القضية الحقوقية عتبة البحث المدرسى الرصين وأن يحتل الناشطون أطباء وصيادلة وتجار مكان الباحثين والتعرض لقضايا شائكة بحثًا ونتائج وتوصيات دون تعمق.

واعترضت على إعادة البناء من الصفر فى شأن التعايش بين المسلمين والأقباط وهى عادة ذميمة تهدر جهودًا علمية وحوارية مورست من قبل أفاضل وطنيين من المسلمين والمسيحيين، بل وتكرار نماذج من العناوين البحثية قيلت عشرات المرات عن المواطنة والتعليم والقانون. من المهم أن نكون معنيين بالتراكم لا فقط بالإغاظة السياسية. كما انتقدت منطق الالتفاف على خبرة المعايشة داخل الجماعة الوطنية القائمة على الاندماج، ومحاربة «التمييز السلبى» بمقولة «التمييز الإيجابى»(*) وتثبيت نسبة ثابتة للمسيحيين فى كل وظيفة، بل وفى الكورة. هذه الفكرة يقترح تعميمها بعض من المشاركين فى المؤتمر فى كافة الوظائف.. وأن تكون الطائفية قوام الدولة والإدارة والفن والرياضة بدلًا من التركيز على تطبيق معايير الكفاءة والأهلية.. المطالبة بأكثر من المساواة أمر محير، وتحول فى منطق المطلبية القبطية.

إن أعضاء المنظمة كانوا ـ حتى فى مؤتمرهم ـ استبعاديين، فباعتباره مؤتمرًا يمس الشأن العام يجب أن يحرص على حضور مكونات هذا الشأن لا سيما الأوزان الكبرى، وأقصد هنا التيار الإسلامى وغيره من التيارات؛ حيث تم دعوة أطراف معينة للحديث.. حيث يتحدث مجدى خليل مع عادل الجندى والاثنان يحدثان رفعت السعيد ولا شىء، قاموسٌ ينتعش بكلمات جوفاء وواقعٌ يخسر فرصًا حقيقية فى الفهم والتقارب.الأكثر طرافة، أن بعض هؤلاء مارس نفس الدور الذى يمارسه بعض المتعصبين المسلمين، وكتب أحدهم ذات مرة أن مصر محتلة منذ ألف سنة من عرب أجلاف جاءوا وأحالوا مصر من واحة غناء إلى بادية...

ورقة چـورچ

ورقة چورچ رياض وهى كانت من الأوراق التى نوقشت فى المؤتمر وكانت حول موضوع غريب وهو «التمييز الدينى فى الرياضة ضد المسيحيين»، وتساءل تساؤلًا افتراضيًّا: هل يعانى الأقباط من أى تمييز أو استبعاد داخل الصالات والملاعب بسبب دينهم؟.. سؤال مهم تدعمه ملاحظة مثيرة، أنه لم يخرج فى تاريخ الكرة أبطال مسيحيون على المستوى المطلوب سوى أسماء معدودة، فى طليعتها بالطبع اللاعب الخلوق هانى رمزى.. وهو أمر يستحق الرثاء فعلًا..

«بعض مسئولى نادى الترسانة أكدوا لى أنه لا مكان لى فى النادى الأهلى بسبب ديانتى المسيحية، ولولا أنور سلامة لرحلت عن الفريق».. تلك إجابة النجم هانى رمزى فى معرض

(*) التمييز الإيجابى، قانون صدر فى الولايات المتحدة فى ستينيات القرن الماضى ليعوض الأمريكيين الأفارقة عما لحق بهم فى القرون الماضية من ظلمات الاسترقاق، حتى صاروا أصحاب أقل الدخول، وأدنى مستويات التعليم، مع أعلى نسبة من المساجين.

حديثه عن علاقته بأنور سلامة. ونقلها چورچ فى ورقته.. ويستنتج منها أنه مورست على هانى ضغوط فى بداية مشواره الرياضى، وهو استنتاج خطير.. وربما يكون صحيحًا وهو مستهجن إن كان صحيحًا، لكن هل يصح بنفسه أن يكون دليلًا لتعميم نتيجة!!، للأسف وقع صديقنا چورچ ضحية هذه التعميمات فى ورقته التى لا أعلم هل هى بحث؟ أم خاطرة أم شكوى؟.. ما معنى أن نأتى بحكاية أو حكايتين كما فعل چورچ لننسج منها حكمًا عامًّا نطلقه.

ثم إن صديقنا چورچ يرى مشكلة خطيرة فى أن يعلن سمير زاهر رئيس اتحاد الكرة أن سبب فوز منتخب الكرة صلاة الفجر والدعاء، فهذا برأيه يعد خلطًا بين الدين والرياضة.. فى حين ـ وفى ذات الورقة ـ يقول : إنه تعرف على نموذج لشاب مسيحى مضطهد كان يلعب فى فريق الكنيسة، وحصل مع فريقه على البطولة على مستوى الكنائس.. أليس هذا خلطًا بين الدين والرياضة؟

ببساطة يريد چورچ ومعه كثير من المثقفين المسيحيين بإبعاد الدين عن الحياة العامة، وفى نفس الوقت هم ذاتهم يطالبون ببقاء الدين والتدين فى الحياة الخاصة داخل الكنيسة، وأن يهدى كأس البطولة إلى السادة الآباء الذين يقومون أحيانًا بتسليم دروع دورى الكنائس. أليس هذا تناقضًا!

ذكرت ورقة چورچ أن اللاعب عمرو زكى قال إنه يهدى كأس بطولة أفريقيا إلى مسلمى مصر فقط، وهى مقولة طائفية وعنصرية، هنا أضم قلقى إلى قلق چورچ وأذكِّر اللاعب أن المكافأة التى حصل عليها هى من جيوب المسلمين والمسيحيين وأن ناديه ليس مكتوبًا عليه يمتنع غير المسلمين.

حكايات مجهلة

الورقة فى مجملها قائمة على بعض الحكايات معظمها مجهل، وهى لا تشير لأى جهد فى تحرى الإثبات العلمى أو الميدانى للتأكد من صدق النتيجة، وأيضًا وقعت فى الخطأ الذى وقع فيه الكثير، وهى بحث مشكلات المسيحيين فى مصر بعيدًا عن مشاكل المصريين، وعدم ربط حلول مشاكل الأقباط بحلول مشاكل المصريين.

كما أن المنهج نفسه يحتاج إلى نظر.. هل إذا اختل عدد الأقباط فى مجال ما، فهل هذا مؤشر اضطهاد؟.. الفن مثلًا عدد المسيحيين المصريين فيه قليل ـ قبل وبعد الثورة ـ وأنا أقول المسيحيين المصريين ولا علة بالأجانب، وحاليًّا لا يوجد إلا هانى رمزى وإدوارد يمثلان سينما

نظيفة مثل جيلها.. هل المناخ الفنى طارد للمسيحيين أيضًا؟.. نحتاج إلى تفسير دقيق يفهم منطق التفضيلات لدى الجماعة القبطية، وأيضًا التعاليم الدينية التى ما زالت تتحفظ فى بعض الكنائس على ممارسة التمثيل، وقصة سناء جميل نموذج مثالى.

هناك بعض الوظائف التى يقبل عليها الأقباط دون أخرى، وإذا كانت النسبة السكانية فى بعض الوظائف قليلة قياسًا بالنسبة للأقباط، فهناك وظائف أكثر من نسبتهم؛ حيث يقبل الكثير من الأقباط على الطب والصيدلة أكثر مثلًا من الهندسة وطب الأسنان؟، هناك أكيد تفضيلات يجب أن تدرس حتى نعرف لماذا مثلًا يقبل الكثير من الأقباط على تجارة الذهب وتجارة الزبالة أكثر من مهن أخرى؟، مؤشر العدد لا يكفى وحده، هناك وظائف تشهد رواجًا وأخرى لا تشهد، ويجب أن تخضع الأمور لدراسات متأنية، وهذا لا يمنع أن هناك صعوبات وبعض منعدمى الضمير يوظفون الدين للحيلولة دون البعض وحقوقهم.

ـ ٥ ـ

كتاب: الجيش الوطنى القبطى

تبدو الكتب الحركية التثقيفية ذات طبيعة واحدة فى أغلب صيغها فهى، ومن له خبرة بسيطة فى التثقيف الحركى الإسلامى، يكتشف بسهولة أن هذا الكتاب يقترب من تلك الكتب، فهو كتاب من أجل الحماسة الدينية، ومن أجل التعبئة والتجييش الدينى والشعائرى موجه للناشئة، كتبه رجل يشغله تمامًا تعميق الذاكرة لكن فى اتجاه واحد مضاد لوحدة الجماعة الوطنية المصرية وتكوينها التاريخى.

تحاول الكتب الحركية التاريخية أن تجعل من التاريخ مادة تثقيفية لدعم النشاط الحركى، من خلال منهجية «الإسقاط»، أو ما يسميه بعض المؤرخين بـ« مونتاج الماضى»؛ حيث تخطف من التاريخ بعض الأحداث التى يصلح توظيفها فى صراعات طائفية أو حزبية دون الاعتبار بأى قراءة موضوعية أو علمية تخص الحادثة المختطفة، وغالبًا كُتّاب هذا النوع من التاريخ هم من الوعاظ والحركيين والسياسيين الذين تفرض عليهم بعض الظروف الدفع بتلك المقولات التاريخية لبناء ذاكرة منفصلة، تدعم موقفًا راهنًا، ولهم موقف يريدون من التاريخ أن يدعمه. وكتابة التاريخ على هذا النحو لايقصد بها تقديم قاعدة معلومات، تعين القارئ على

سبر العمق التاريخى لاختياره السياسى، إنما هى أقرب إلى «دعوة للانضمام» للحركة السياسية المعنية. وكتب التاريخ هى عينها بطاقات الدعوة . أما الدعاة، فهم هؤلاء المؤرخون[1].

هذا كتاب يرى مؤلفه أنه كتبه بدافع الغيرة على مصر، كان يتمنى أن يستمر الاحتلال الفرنسى لمصر... لربما تغير وجه التاريخ!! يتحدث عن المعلم يعقوب.. أو الجنرال يعقوب، وهى شخصية مصرية تعاونت مع الاحتلال الفرنسى وكونت جيشًا من شباب الأقباط للمحاربة مع الجيش الفرنسى ضد الجماعة الوطنية ـ ثمة نزاع على وطنيته كما يرى المؤرخ الدكتور محمد عفيفى ـ وهو محروم بقرار من بطريرك الأقباط فى عصره!.. وعند الجبرتى هو من أسافل الأقباط، كان فى خدمة المماليك، ثم رشحه الأغا لخدمة الفرنسيين؛ ولأنه سبق له الخدمة فى الصعيد على عهد المماليك، قام بخدمة الجنرال ديزيه ليطلعه على المخبآت، وكان أداته فى التنكيل الذى نزل بالصعايدة: أقباط ومسلمين[2]. لكن القمص (متياس) مؤلف الكتاب، وكاهن كنيسة عزبة النخل وأحد نشطاء تيار العزلة القبطى، يرى أنه من المهم إلقاء الضوء على هذه الشخصية التى يعتبرها وطنية!!

تأمل الاسم.. اسم الكتاب «الجيش الوطنى القبطى» ودلالاته الموحية، لا سيما أن هذا القمص هو رجل دين ويشرف على تنشئة رعاياه داخل الكنيسة، والمسّلمة الأساسية التى ينطلق منها المؤلف أن مصر ساعة الحملة الفرنسية لم تكن مصر التى يعرفها متياس أو يعقوب، بل هى مصر المماليك والعرب، والعثمانيين وكلهم من المسلمين الذين يعتبرهم متياس ضيوفًا كما صرح فى روزاليوسف، وليسوا من الدم المصرى، وبعد هذه الفتوى الاستحلالية لوطنية هؤلاء، انطلق قلمه يعبد الطريق، وجرى وراء أحداث المعلم يعقوب يعيد ترتيبها فى زهو غريب، يستعرض بطولات هذا الجيش التاريخى ضد العرب والمماليك..هكذا يكتبها متياس.. والتأكيد أن ذلك الجيش آمن بفكرة استقلال مصر بمساعدة الدول العظمى.. لا الاستعمارية!.. وهنا يمد خيطًا بين الماضى والحاضر ودور بعض أقباط المهجر فى الخارج.

الطريف أن الأب متياس لم يصدر لنا يعقوب بوصفه جنرالًا حارب مع الفرنسيين ضد المصريين، ولكن كأحد رواد النهضة... كحكيم وفيلسوف من دعاة التحديث، بل وجعله امتدادًا للطهطاوى!.

---

(١) حول كتابة التاريخ المصرى د. أحمد عبد الله، بحث منشور ضمن فعاليات المركز القبطى للدراسات الاجتماعية، اللقاء الثقافى الثالث .

(٢) ودخلت الخيل الأزهر، محمد جلال كشك.

وبدأ المؤلف يحاول أن يوظف بعض كلمات المؤرخ «محمد شفيق غربال»، الذى حاول أن يتفهم بعض مواقف هذا الجنرال، ورسم صورة له تستند إلى قليل من الحقائق والكثير من الخيال.. رغم أن الأستاذ غربال نفسه أشار إلى أن الفرقة العسكرية اليعقوبية «كانت من أدوات تثبيت الاحتلال، وبأنه لولا هذا لما سمحت السلطات الفرنسية بإنشائها» ..الدكتور عفيفى أبرز المتخصصين فى تاريخ الكنيسة عبر عن حقيقة الموقف، فمن رأيه: «أن محمد شفيق غربال لم تكن أمامه كل الوثائق، هو ألف كتابه فى ثلاثينيات القرن الماضى، ومن أراد أن يعرف حقيقته فليرجع إلى كتاب أحمد الصاوى عن المعلم يعقوب، وسيعرف حقيقة الرجل».

وسيظل السؤال اللغز الذى لم يجب عنه متياس: كيف لهذا الرجل الذى كان مجرد جاب للضرائب ويخدم تحت إمرة المماليك، وكما يذكر فى كتابه كان فى خدمة الأمير سليمان فى أسيوط، وكان يتفنن فى تجميع الأموال، بل وقاتل مع سيده المملوكى ضد أعدائه من المماليك كما ذكر فى الكتاب، فكيف يتسنى له بعد شهور أن يتحول مع الفرنسيين إلى سپارتكوس محرر العبيد؟.

وإذا كان متياس ينقل عن غربال الذى بنى أفكاره على قفزات تحد منها الوثائق كما يقول المؤرخون ،فإن قواعد اللعبة اختلفت مع متياس، فالخيال تحول إلى أسطورة ووضعت حولها هالة لا يستحقها وهو ما يجعل للطائفية أسسًا تاريخية..وفى ثنايا الكتاب الرسالة واضحة.. لا تقلق أيها الشاب القبطى من أفكارنا الانعزالية، نحن جزء من شىء ممتد اسمه يعقوب.. القضية لها تاريخ ورجال!!

فى الباب الأول من الكتاب يتحدث متياس عن فكرة بزوغ القومية المصرية، أو بمعنى أدق القبطية على يد يعقوب، ويبدو ذلك جليًّا فى انقلاب لعبة المصالح ورجحان كفة الفرنسيين؛ حيث قرر أن يكون فى خدمتهم وأن يبيع خبراته، أو بتعبير المؤلف أن يكون فى خدمة الفرنسيين؛ حيث وظف خبراته الشرطية لصالح الفرنسيين ..هل بزوغ القومية تم فى تلك الأجواء من البيع والشراء..؟!

يقول متياس: «جاء دخول الفرنسيين واندحار الأتراك والمماليك أمام أسلحتهم الحديثة ليلهم يعقوب فكرة الخروج من المأزق، قرر أن يجرب خطة الفرنسيين، وكانت معرفته بطرق المواصلات ووسائل الاتصالات فى مصر، وكذلك طرق إعداد الجيش بالمؤن قد جعلت خدماته للفرنسيين عظيمة لا تقدر بثمن» امسح عينك وواصل ـ «وعندما أرسل ناپليون الجنرال ديزيه لاستكمال غزو صعيد مصر عين يعقوب مساعدًا له، وتمكن فى إحدى المناسبات من أن يصد

المماليك ويوقف تقدمهم حتى جاء الجيش الفرنسى ليسانده من الخلف»، وكانت الجائزة أن أهدى الجنرال الفرنسى الجنرال المصرى سيفًا مزينًا «تخليدًا لذكرى هذا النصر على المماليك».

وفى رأى المؤلف، أنه لولا جهود يعقوب ما استطاع الفرنسيون إخضاع الصعيد وهزيمة المماليك والأعراب، فهو فى رأيه مثال للجندى المقاتل الشجاع الصامد. وينطلق متياس قائلًا: «وبعد رحيل بونابرت أصبح الفرنسيون فى حاجة شديدة لرجال من صنف المعلم يعقوب (هو شحيح فى السوق المصرى) إذ بينما كان كليبر يحارب الأتراك فى معركة هيلوپولس ١٨٠٠م كان يعقوب يجاهد ـ نعم يجاهد ـ لإخماد ثورة اشتعلت بتحريض من الأتراك داخل المدينة»، وجاءت اللحظة المواتية لتحقيق حلمه، ولن يضيعها وكون فيلقًا قبطيًّا، واختار يعقوب قائدًا له.

الطريف، وحتى يحسن صورة يعقوبه وحروبه ضد المصريين، شرع فى تسمية ثورات المصريين بثورة الرعاع وهياج من العوام ،وطالما هذه هى رعاع وهياج فلا لوم أن يشترك فى قمعها هو وفيلقه، فكانت النتيجة أن قامت ثورة المصريين ضد يعقوب ذاته. صحيح حدث خروج واعتداء على الحرمات الآمنة، لكن لا يمكن إعفاء يعقوب من تحمل جزء من المشكلة؛ إذ كيف نتصور أن الجنرال يخوض معارك إخضاع الصعيد، ويقدم العون للمحتل، ويتفرج المصريون: مسيحيون ومسلمون وألا يؤدى هذا العمل إلى فتن وقلاقل عامة.

أما الجنرال يعقوب، فيقول الجبرتى ـ نقلًا عن متياس الذى تجاهل طبعًا أنه يسميه يعقوب اللعين ـ فقد تحصن فى داره بالدرب الواسع جهة الرويعى، واستعد استعدادًا كبيرًا بالسلاح والعسكر. أما فى الفصل الثانى، فينقل متياس كلام المؤرخين عن يعقوب، وأنه كان يتمتع بإخلاص شديد ووفاء لا مثيل له، ويكفى دوره فى تأمين المؤن والمواصلات للجيش الفرنسى وقدرته فى وضع الحيل والمكر كما يقول الجبرتى.

بل ويستعرض الرتب التى خلعها ناپليون على قادة الجيش القبطى مثل الجنرال يعقوب، والكولونيل غبريال، والعقيد يوحنا الشفتشى، وعن سبب هروب الجنرال مع الفرنسيين، يقول الكاتب إنه لم يكن يتحمل الانتظار مجددًا تحت رحمة العثمانيين، على الرغم من أنه قضى عمره تحت هذه الرحمة يدافع عنها ويجمع لها الضرائب.

وحتى لا تتعجلوا سبب معرفة هذا الهروب بخلاف خيانته، يقول القمص متياس إنه تكونت فرقة من الأقباط فى جيش ناپليون؛ حيث آلت خبرة التحرير ضد المسلمين المصريين إلى فرقة مرتزقة تعيسة الحظ تحارب مع ناپليون فى أصقاع العالم، بل وحاربوا ضد الجيش

الروسى ـ وهو أرثوذكسى ـ فى موقعة راجوز ١٨٠٦م، وقد منحهم ناپليون نوط الشجاعة، كما ينقل متياس.... أى لعنة أصابت هؤلاء المصريين؟.

لكن دعونا نهدى للقمص بعض آراء أكابر الأقباط مثل الدكتور وليم سليمان[١] الذى يقول: «وتسجل كتب التاريخ القبطى تبرؤ الكنيسة المصرية من الشخص الذى ينحرف عن التقليد العريق (يقصد ولاء الأقباط لوطنهم مصر). فمثلًا بالنسبة للجنرال يعقوب الذى عاش أيام الحملة الفرنسية، نقرأ فى كتاب «تاريخ الأمة القبطية» الذى طبعه عام ١٨٩٨م «نخيله روفيله» أن يعقوب هذا سار «فى خطة تخالف ما كان عليه أبناء جنسه. فإنه فضلًا عن مخالفتهم فى الزى والحركات، اتخذ له امـرأة من غير جنسه وبطريقة غير شرعية. كما أن رجال الدين لا سيما البطريرك لم يكونوا راضين عن تصرفاته وأحواله. وسمعت من بعض شيوخ الأقباط المسنين أن البطريرك نصحه المرات العديدة بالعدول عن هذه الخطة.. فلم يقبل.. وعاوده النصيحة مرة أخرى، فجاوبه جوابًا عنيفًا فسخط عليه. وسمعت من آخر: أن ما كان بينه وبين البطريرك من المنازعة والمشاحنة، دفعه إلى التجرؤ على الدخول فى الكنيسة مرة راكبًا جواده رافعًا سلاحه»..

إننا بصدد تاريخ منفصل وفئوى مضاد لتاريخ الجماعة، مسخ لتاريخ الأمة، مفكك للوحدة مذيب للاتحاد .إن الحركات السياسية التى تجند نفسها على أساس من الصور المضللة لهم عن نفسها وعن الآخرين تحقق كسبًا مؤقتًا لا سيما حين تنهار فترة التجنيد العاطفى ليحل محلها الاختيار العقلى الناضج، وحين يؤدى فقدان الحس التاريخى العام والتربية السياسية الفئوية المقتاتة على التاريخ إلى فقدان للاتجاه والاتزان يفضى إلى السقوط فى منتصف الطريق أو إلى لحظة اختيار جديدة يجد الشباب نفسه لمراجعة العواطف والممارسات بحثًا عن طريق جديد لمستقبل معلوم[٢].

***

(١) المرجع السابق.
(٢) أحمد عبد الله مرجع سابق.